الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000 – 2014 [دراسة واقع واستشراق]

م . د أركان ريسان عباس
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية

المستخلص:

عانت الصناعة النفطية في العراق من صعوبات عدة ، ادت الى تراجع وضعف الانتاج النفطي وتردي وضع مصافي التكرير وانابيب نقل النفط الخام والغاز الطبيعي والمشتقات النفطية بالإضافة الى ضعف الجانب التكنولوجي وانتشار الفساد المالي والاداري وارتفاع تكاليف اعادة التأهيل ومشكلات ادارية وتنظيمية لازالت مستمرة . والعراق بأعتباره بلداً يمتلك ثروة نفطية هائلة تتيح له ان يؤدي دوراً هاماً في سوق الطاقة الدولية ، وله احتياطيات نفطية مثبتة هي الاكبر ، جعلت ميزانية الحكومة تعتمد وبشكل كبير على العائدات النفطية ، وتكمن اهميته الاستراتيجية في تمويل اغلب اوجه الانفاق ، إذ يعد المصدر الاول للموارد المالية من العملات الاجنبية . بذلك فإنه يواجه تحدياً في تردي الاوضاع الادارية والفنية بفعل الحروب (العراقية – الايرانية ، حرب 1991) والعقوبات الاقتصادية ، واعمال النهب والتخريب التي رافقت الغزو الامريكي – البريطاني للعراق ومن تحالف معهم عام (2003) والتي ادت الى تدهوره مما جعله يتحمل تحديات جديدة هي حقول نفطية متدهورة تحتاج اموال طائلة لتطويرها وزيادة كفاءة انتاجها ، الامر الذي يتطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال العقود النفطية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية ، لما له من مردودات ايجابية في عملية النمو الاقتصادي .

المقدمة :

تشكل الصناعة النفطية أهمية قصوى في حاضر ومستقبل العراق، وتعد المصدر لتمويل التنمية الاقتصادية واطلاق نهضة حقيقية في العراق والذي يمتلك من الموارد والامكانات المالية والبشرية ما يؤهله لتحقيق قفزة تنموية تناغم بلدان نفطية اخرى ،

وتشكل الثروة النفطية العمود الفقري للاقتصاد العراقي ، يتميز العراق باحتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ (150) مليار برميل محتلاً المرتبة الثانية عربياً بعد المملكة العربية السعودية والخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وايران وبأهمية نسبية تقترب من (8,8%) من الاحتياطي العالمي . الا ان انتاجه من النفط الخام يعاني من ضعف الكميات المنتجة مقارنة بما يمتلكه من الاحتياطيات . اخفق العراق في تطوير صناعته النفطية خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين، على الرغم من اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط كمورد اساسي لتمويل الموازنة العامة للدولة وديمومة الحروب التي خاضها النظام السابق طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، فقد اسهم بما يزيد على (65%) من الناتج المحلي الاجمالي واكثر من (95%) من ايرادات الموازنة العامة، في حين اتسمت الالفية الثانية خلال عقديها الاول والثاني بعودة بطيئة للصناعة النفطية الى ما كانت عليه رغم الظروف التي يمر بها البلد في مواجهة الارهاب.

ان الحاجة الكبيرة لتوفير الموارد اللازمة لأعاده اعمار العراق نتيجة تدمير البنى التحتية والفوقية جراء غزو العراق واحتلاله عام (2003) وعلى الاخص المنشآت النفطية وتزايد عبء الديون المترتبة عليه والتي زادت عن (120) مليار دولار امريكي، لجأت وزارة النفط الى الاعلان عن جولات استثمار لتطوير الحقول النفطية وهو اجراء يهدف الى تقليص مدة اعادة هيكلة هذه الصناعة خلال مدة زمنية قياسية.

مشكلة البحث:

بالرغم من قدم الصناعة النفطية في العراق زمنياً وفنياً، الا ان ما يشهده من توسع وتطور تقني لا يتناسب مع هذا القدم . فهل تترك ادارة هذا القطاع كلياً بأيدي العراقيين أو ينبغي ان يستعان بخبرة اجنبية لأدارته جزئياً ، وبذلك تُخلق البيئة الملائمة لتحفيز الجزء الآخر لمحاكاة الجزء المدار من قبل الاجنبي بصيغة المقاولة وليس الشريك تحت مظلة الاستثمار؟

فرضية البحث:

ان هناك علاقة بين التوسعات في الطاقات الانتاجية لصناعة النفط في العراق وبين مردوداته ، وان أي اختلال او انخفاض في مستوى اداء احد الطرفين من شأنه التأثير سلباً على الطرف الاخر ، بذلك فأن انخفاض مستوى اداء الطرف المتعلق بالإنتاج

يتطلب ادارة غير التي ادارت هذا القطاع لأعوام عديدة وشهدت اندثارات زمنية وتقادم فني يفوق ما شهدته من تطور.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تعظيم دور صناعة النفط العراقية باعتبارها عصب الحياة، والمصدر الوحيد للحصول على العملات الأجنبية ، فضلاً عن كونها الشريان الحيوي الذي يستخدم في عملية تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة، واعادة البناء والاعمار، فضلاً عن اهمية هذا القطاع في بناء مستقبل العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث الى ما يأتي:

1. التعرف على السمات الرئيسة لصناعة النفط العراقية.
2. الوقوف على طبيعة المشكلات والمحددات التي تعاني منها صناعة النفط.
3. التعرف على امكانيات العراق من حجم الاحتياطي المؤكد وغير المؤكد من النفط الخام والغاز الطبيعي ومواقع تمركزها ، ومركز العراق العالمي وترتيبه بين الدول العالمية المصدرة للنفط .
4. التعرف على قدرات العراق الانتاجية من النفط الخام والغاز الطبيعي ومصافي تكرير النفط، فضلاً عن معرفة حجم الكميات المصدرة من النفط الخام.
5. بيان أهمية الاستثمار الاجنبي في قطاع صناعة النفط للمدة (2000–2014) من خلال جولات الاستثمار.

هيكل البحث:

حتى يُحقق البحث اهدافه، تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: الصناعة النفطية. سماتها – مشكلاتها – محدداتها.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية لصناعة النفط العراقية .

المبحث الثالث: جولات الاستثمار ودورها في تنمية الصناعة النفطية.

المبحث الاول: الصناعة النفطية. سماتها– مشكلاتها– محدداتها.

اولاً: سمات الصناعة النفطية.

للصناعة النفطية سمات او صفات تتميز بها عن غيرها من الصناعات الاخرى او حتى عن مصادر الطاقة الاخرى التي تتنافس معها ، وقد تختلف هذه السمات بالنسبة

لهذه الصناعة بين بلد وآخر وعلى اساس ذلك قد تزدهر او تتدهور في هذا البلد عن غيره لأسباب سوف نعرضها وعلى النحو الآتي:

1- تتصف الصناعة النفطية بالتقدم التكنولوجي الذي تقتضيه عملياتها الفنية المعقدة من الهندسة الكيمياوية ووسائل التحكم الآلي الذي يحتاج مهارات فنية عالية.

2- تعد الصناعة النفطية من الصناعات الاوتوماتيكية التي تعتمد على عدد اقل من العنصر البشري ولكن من ذوي المهارات العالية ، وبقدر ما تتطلب هذه الصناعة عدداً اقل من العمال تتطلب عدداً اكبر نسبياً من الادارة المتطورة المتجددة التي تتجاوب بسرعة مع درجة التطور التكنولوجي ، وقدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة لتسيير عمليات الانتاج.

3- تتسم الصناعة التعدينية النفطية بارتفاع طول العمر الحقل النفطي، وذلك يرتبط بحجم الاحتياطي المكتشف في الحقل بالمقارنة مع معدلات الانتاج السنوية، لذا فأن الحقول النفطية غالباً ما تتسم بأمد نضوب يفوق نظيراتها من المعادن الاخرى.[1]

4- تتطلب عمليات الانتاج الصناعي النفطي الترابط بين العلاقات المختلفة اثناء عمليات الانتاج أي ما يدخل اليها من مستخدمات وما يخرج منها من نواتج، وتقاس هذه العلاقات عن طريق جداول المستخدم – المنتج او ما يسمى بالروابط الصناعية (Linkages).

5- تتسم الصناعة النفطية بكثرة المخاطرة التي تمتد من بدء اعمال البحث والتنقيب مروراً بالاستخراج والنقل والتكرير.

6- تتطلب استثمارات مالية كبيرة (مبانٍ ، معدات) ، ولذلك فأن معدل الانفاق يتسم بارتفاعه في مراحله الاولى ، وتزداد الصورة حدة في بعض عمليات الصناعة النفطية، ومما يزيد من حجم الاستثمار اهمية اقتصاديات الحجم الواسع الذي يتطلب اقامة المجمعات النفطية المتكاملة لتوفير المرافق من كهرباء ومياه وغاز وتسهيلات خدمية اخرى.[2]

7- ضخامة الاستثمار في البحوث العلمية ، وذلك لاختصار العمليات الوسيطة الى اقل قدر ممكن ، وايضاً لتحقيق مشتقات تتمتع بمزايا فنية واقتصادية تفوق ما تتمتع به المشتقات المعروضة من الشركات الاخرى.[3]

ثانياً: مشكلات الصناعة النفطية في العراق.

مرت الصناعة النفطية بمتغيرات عديدة اثرت سلباً عليها ، خاصة في العقد الثامن من القرن الماضي (القرن العشرين) انعكست في تأخر وتلكؤ هذه الصناعة ، في وقت كانت فيه تحتاج الى كل مقومات النجاح من تطوير وتحسين وادخال تكنولوجيا متقدمة ولكن العكس صحيح ، ومن اسباب التدهور هي:-

1- مشكلات ادارية – تمويلية . وتعود للأسباب الآتية:-

أ- غياب استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعة في أطر زمنية وكمية وتسويقية محددة.[4]

ب- تسرب الكثير من الخبرات الفنية المتقدمة التي كانت تعمل في قطاع الصناعة النفطية الى قطاعات لا صلة لها بتخصصاتها، او الى خارج العراق بالرغم من ان كل تلك الخبرات قد تم انفاق مبالغ طائلة لتدريبها وصقل مهاراتها.

ت- احالة الخبرات والكوادر الهندسية النفطية الكفوءة على التقاعد سواء في مركز الوزارة ام في الشركات التابعة لها، وهجرة هؤلاء الى الخارج بسبب الحالة الامنية من جهة والحوافز المجزية المقدمة من قبل الشركات النفطية الاجنبية التي تعتزم الدخول الى العراق للحصول على عقود لتطوير الحقول النفطية من جهة اخرى.

ث- ضعف وتعثر تمويل تنمية قطاع الصناعة النفطية ، وشيوع حالات الفساد الاداري والمالي بعد عام (2003).

ج- افتقار ادارات الصناعة النفطية الى التدريب الفني والتقني والاداري بشكل يعزز قدرتها او يرفدها بقدرات ومهارات جديدة.

ح- غياب التشابك الانتاجي بين انشطة الصناعة النفطية من ناحية ومع باقي فروع الصناعة التحويلية من ناحية اخرى.

خ- التذبذب الصناعي الذي مرت به الصناعة النفطية وخلال فترات متعاقبة، من الوفرة الى الشحة ومن الاهتمام الى الاهمال.

د- اتباع اسلوب مناقصات روتيني يستغرق زمناً طويلاً، لا ينسجم مع واقع الصناعة النفطية ولا يلبي متطلباتها.

2- مشكلات فنية. وتعود الى ما يأتي:

أ- افتقار الصناعة النفطية الى المستوى المعياري المنتظم في الانتاج.

ب- الحاجة المتنامية الى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطور.

ت- اقتصار الصناعة النفطية على انواع محددة للغاية وتقليدية الى حد كبير من المنتجات.

ث- التذبذب النوعي ، وتراجع الالتزام بالقواعد النوعية الدولية والاقتصادية على انتاج مشتقات ذات مواصفات متخلفة وقديمة.

ج- غياب الخدمات النفطية المساندة لعمليات الحفر والانتاج (جس ، فحوصات وقياسات حقلية ....الخ) مما ادى الى ضعف عمليات السيطرة المكمنية ثم التوقف او الانخفاض في انتاج عدد كبير من الآبار، ولم تجر لغاية الوقت الحاضر محاولات جادة للتعاقد مع شركات متخصصة لأسناد نشاط الانتاج واحكام السيطرة المكمنية للمحافظة على معدلات الانتاج والعمل على رفعها.[5]

ح- التلكؤ في تنفيذ مشاريع تعويض الطاقات الخزنية لمنظومة الـــتصدير التي انخفض الى دون (33%) من طاقتها السابقة ، حيث دُمر معظمها اثناء الحروب كمشروع خزانات الفاو والزبير وشمال الرميلة ومجمع حديثة K3 ، اضافة الى التلكؤ الحاصل في برامج صيانة الطاقات الخزنية الحالية والتي اصابها التقادم والتآكل جراء انعدام الحماية الكاثودية والصيانة المبرمجة . لقد ادى كل ذلك الى انعدام المرونة في الطاقات الخزنية واثر سلباً على الانتاج اليومي وعلى حركة ونوعية تصدير النفط الخام.

خ- عدم توفر انظمة الفحص الهندسي لمنظومة النقل والخزن والتحميل ، خصوصاً لأنابيب التصدير البحرية التي اصبحت تشكو من التقادم والتآكل وانخفضت كفاءة ادائها الى دون النصف من طاقتها التصميمية ، كما فقدت المرونة في استغلال منافذ بديلة للتصدير عند الظروف الطارئة والاستثنائية ، خاصة في منظومة التصدير التي تربط بين المنفذ الشمالي نحو تركيا والجنوبي نحو الخليج العربي ، حيث لازالت المشاريع المطلوب تنفيذها لهذا الغرض تجري ببطء .

ثالثاً: محددات الصناعة النفطية.

يواجه قطاع الصناعة النفطية العديد من المحددات التي تؤثر سلباً على مجمل فعاليات النشاط الاقتصادي وعلى حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد . ويمكن تلخيص اهم المحددات بما يأتي:-

1- محددات ادارية . وتعود الى ما يأتي:

أ- يحتاج تطوير الصناعة النفطية الى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة القطاع النفطي ، على ان يعمل هذا المنهج على الفصل بين عملية خصخصة القطاع الاستخراجي وخصخصة قطاع المشتقات النفطية التابع من حيث التصنيف الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية بحيث تشمل عملية الخصخصة جميع مجالات الصناعة النفطية ، فيما عدا قطاع استكشاف النفط وانتاجه اما الخدمات الاخرى الملحقة بعملية انتاج النفط كعمليات الحفر والتنقيب وانشاء المصافي ومد خطوط الانابيب والتسويق والتكرير فيمكن ان تخصص كلياً او جزئياً.

ب- تحتاج الى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والادارات في المجال الاداري والفني.

ت- وجود مناخ آمن يمكن ان تجري فيه العمليات بشكل طبيعي او شبه مستقر في اسوأ الاحوال ، وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات النفطية لحد الآن في العراق.

ث- تأرجح القرار الاقتصادي وعدم وجود جهة مرجعية واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناسب من غموض المشهد السياسي وتداخلاته ، وتعاقب مجموعة حكومات غير مستقرة زمنياً ولا تمتلك الصلاحيات لاتخاذ القرارات الطويلة الاجل.

2- محددات مالية . وتعود الى ما يأتي:

أ- غياب الاستثمار المحلي المرموق، وتدني الامكانيات المالية للبنوك المحلية.

ب- ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتنمية وتوسيع قطاع الصناعة النفطية.

ت- تخوف الاستثمار الاجنبي من الدخول بشكل مكثف في الصناعة العراقية واقتصار دخولها على المقاولات التي تنفذ من قبل المقاولين العراقيين.

3- محددات امنية – قانونية. وتشمل:

أ- تسبب غياب الامن وعدم الاستقرار الى تكبد البلد خسائر كبيرة ، إذ تشير تقارير وزارة النفط العراقي الى ان البنى التحتية لقطاع النفط في عام (2005) كانت الاكثر تضرراً ، فقد تعرضت الى العديد من الهجمات الارهابية وبلغت (165) هجوماً ، وقُدرت اضرارها نحو (6,25) مليار دولار ، وبحسب احصاءات وزارة النفط ان خطوط الانابيب الداخلية وخطوط التصدير الاكثر تعرضاً للهجمات ، فقد بلغت قيمة الاضرار للخطوط الاولى نحو (3,12) مليار دولار و (2,71) مليار دولار للثانية ،

في حين بلغت اضرار حقول النفط نحو (400) مليون دولار . كما اثر الارهاب سلباً في انتاج المصافي مما ادى الى نشوء ازمة في المشتقات النفطية .[6] فضلاً عما يحدث حالياً في شركة نفط الشمال عن الفرص الضائعة لتصدير النفط ، إذ انخفضت صادرات النفط الخام في العام (2008) من (0,341) ألف برميل/يوم الى (0,062) ألف برميل/يوم عام (2014) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (6) في متن البحث .

ب- ان تأثير الوضع الامني المتدهور لم يقتصر على خسارة البلد عل جزء من الايرادات النفطية بل زاد من تكاليف واعادة تأهيل البنى التحتية القديمة وبالتالي اعاقة تطوير هذا القطاع ، كما اثرت وبشكل كبير في توليد الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ، أذ تعتمد محطات الطاقة الكهربائية ومحطات توزيع المياه على الوقود الحراري ، فإن أي نقص في تأمين الوقود سوف يؤدي الى استمرار انقطاع الكهرباء ومن ثم زيادة معاناة المواطن.

ت- تؤدي حالة عدم الاستقرار الناتج عن الاعمال المسلحة وغيرها الى هدر المال العام أي خسارة مبالغ هائلة وبالتالي ازدياد العجز في الميزان التجاري للبلد في الوقت الذي يكون بأمس الحاجة الى هذه الاموال لتمويل عملية اعادة الاعمار.

ث- تؤدي حالة غياب الانظمة والتعليمات الى حدوث فراغ امني وقانوني ، مما يدفع مهربي النفط على استغلال ذلك الفراغ والاستمرار في تهريب النفط العراقي الى الخارج وسرقة العوائد النفطية ، فضلاً عن تهريب وسرقة كميات كبيرة من المشتقات النفطية في الداخل يتم بيعها في السوق السوداء المحلية (خارج المحطات والساحات)، هذا ويؤكد الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الى ان ما يباع في تلك الاسواق يقدر بمليار دولار وتكون كلفتها الحقيقية اقل من 20% وبالتالي حصول المنتفعين في السوق السوداء ما يقارب (800) مليون دولار.[7]

ج- ان ظروف عدم الاستقرار الامني والسياسي وعدم وضوح الامور الدستورية والقانونية بشأن مفاوضات الاستكشاف والانتاج مع شركات النفط الدولية تجعل الجهات الرسمية تحجم في الوقت الحاضر عن اتخاذ قرار طويل الاجل بشأن تطوير الصناعة النفطية.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية لصناعة النفط العراقية.

اولاً: امكانيات العراق من النفط الخام والغاز الطبيعي.

1- احتياطيات النفط الخام. تطور الاحتياطي النفطي المؤكد (Proved Reserves) من (115) مليار برميل من النفط الخام عام (2001) الى (143,1) مليار برميل في عام (2011) كنتيجة للاستكشافات عن طريق الفرق الاستكشافية في وزارة النفط وكذلك عن طريق عدد من الشركات التي تم التعاقد معها ضمن عقود استثمار والتي اجرت مسحاً شاملاً للحقول التي تعمل عليها لتحديد مخزوناتها النفطية.[8] فقد تزايد الاحتياطي النفطي العراقي ليصل في عام (2014) الى (150) مليار برميل من النفط الخام[9]، أي ما نسبته (8,8%) من مجموع الاحتياطي العالمي يكمن المقدار الاكبر منه في جنوب البلاد ، وبذلك اصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بعد المملكة العربية السعودية (267) مليار برميل او ما نسبته (15,7) والخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وايران. يُنظر جدول (1) و شكل (1).

جدول (1) الدول التي تمتلك اعلى احتياطي مؤكد من النفط الخام في العالم عام 2014

الدولة	الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	نسبته من الاحتياطي العالمي	الترتيب العالمي
فنزويلا	298,3	17,5	الاولى
المملكة العربية السعودية	267	15,7	الثانية
كندا	172,9	10,2	الثالثة
ايران	157,8	9,3	الرابعة
العراق	150	8,8	الخامسة
روسيا	103,2	6,1	السادسة
الكويت	101,5	6	السابعة
الامارات العربية المتحدة	97,8	5,8	الثامنة
الولايات المتحدة الامريكية	48,5	2,9	التاسعة
ليبيا	48,4	2,8	العاشرة

Sources: BP Statistical Review of World Energy , June.2015.P6

شكل (1) الدول العشر التي تحتل صدارة دول العالم من الاحتياطي النفطي

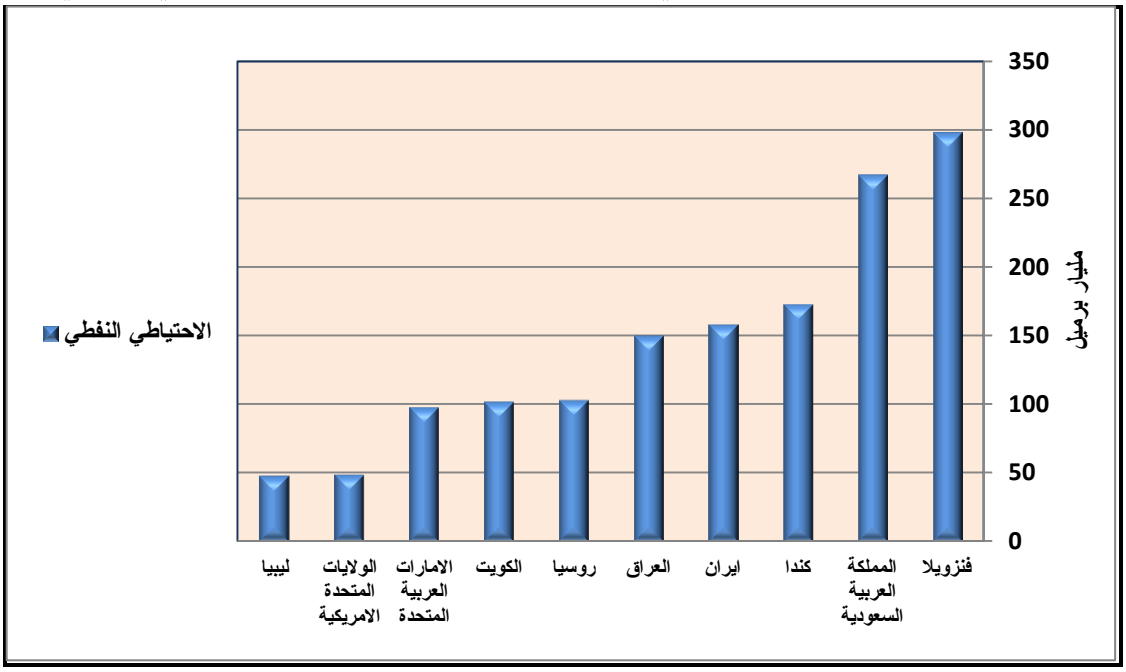

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(1)

في حين قُدرت احتياطيات النفط الخام المحتمل (غير المؤكد) في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي بحدود (330) مليار برميل من النفط موزعة على (73) حقلاً نفطياً منتشرة في جميع انحاء العراق. ومنذ ذلك العقد توقفت عمليات الحفر والاستكشاف في هذه المواقع واقتصرت عمليات انتاج النفط على (15) حقلاً نفطياً.[10] في حين اشار تقرير اخر الى ان حجم الاحتياطيات النفطية المحتملة في العراق تُقدر ما بين (280–360) مليار برميل ، وفي حال استكمال الاستكشافات النفطية والتأكد من هذه المعطيات الاحصائية عندئذ سيصبح العراق في مقدمة دول العالم من حيث الاحتياطيات النفطية.[11] لكن تقديرات الخبراء هذه تتفاوت بدرجة كبيرة، لأن الاستكشافات النفطية لم تطل الا 10% من الاراضي العراقية، كما ان بعض الخبراء يرى ان المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن ان تكون مصادر نفطية اضافية (قد تصل الى 100 مليار برميل اخرى او اكثر حسب بعض الآراء المتفائلة، وقد لا تتجاوز الـــ 45 مليار برميل حسب الآراء الاخرى)[12]، علماً ان هذه المناطق لم يجري استكشافها بعد.

وتتفاوت نوعية النفط العراقي من حيث كثافته ، إذ تتراوح الكثـــافة النوعية ما بين 22 درجة (الثقيل) الى 35 درجـــة(المتوسط الخفيف) بحـــســـب مقياس معهد

البـــترول الامريكي API .[13] ويعود معظم ما يصدره العراق من النفط الخام الى الحقلين الكبيرين الرميلة وكركوك ، إذ يمتد حقل الرميلة الجنوبي ليصل الى داخل الاراضي الكويتية ، ويحتوي على نحو (660) بئراً تنتج ثلاثة انواع من النفط ، وهي نفط البصرة الخفيف (34 درجة API) ، والبصرة المتوسط(30 درجةAPI ويحوي 2,6% كبريت) ، والبصرة الثقيل الذي تتراوح نوعيته بين (22–24 درجةAPI و3,4% كبريت).[14] وقد تهبط نوعية النفط نتيجة التعامل السيء مع الاحتياطي ، إذ قد تزداد نسب الماء نتيجة الضخ المفرط خاصة عند استخدام طريقة الحقن بالماء او اعادة حقن زيت الوقود الفائض ومخلفات المصافي ، مما قد يؤدي الى زيادة لزوجة النفط الامر الذي يجعل عملية استخراجه من الارض اكثر صعوبة واعلى كلفة.

2- احتياطيات الغاز الطبيعي. وفقاً للأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية يمتلك العراق نحو (3,600) مليار م^3 او ما نسبته (1,9%) من احتياطي العالم كاحتياطي مؤكد نهاية عام (2014) .[15] اما الاحتياطي المحتمل فيبلغ (4,350) مليار م^{3}مع العلم ان (70%) من ذلك الاحتياطي هو غاز مصاحب لعمليات انتاج النفط الخام اما الباقي وهو (30%) يمثل الاحتياطي من الغاز الحر الذي يمكن انتاجه من حقول غازية . وقد اكتشفت حديثاً العديد من الحقول الغازية منها (حقول جمجمال ، كورمور ، خشم الاحمر، جريا بيكا ، المنصورية) ، وجميعها تقع في الشمال الشرقي من العراق وهناك حقل غاز اخر تم اكتشافه في اواخر الثمانينيات في غرب العراق بالقرب من الحدود العراقية – السورية وهو حقل عكاز في محافظة الانبار.[16]

ثانياً: قدرات العراق الانتاجية من النفط الخام ومشتقاته.

1- انتاج النفط الخام. لم يستقر انتاج النفط الخام في العراق طيلة العقود الاربعة الماضية من الالفية الاولى ، متأثراً بطبيعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشها العراق خلال تلك العقود ، ففي الوقت الذي بلغ انتاج النفط الخام العراقي ذروته في كانون الاول (1979) عندما بلغ (3,477) مليون برميل/يوم.[17] بدأ سقف الانتاج بالتراجع بعد الحرب العراقية –الايرانية مباشرةً ، إذ انتج العراق (221,1) ألف برميل/يوم عام (1984) ، عاد بعد ذلك للارتفاع الى (2,968) مليون برميل/يوم عام (1989) ، ثم وصل الى (3,400) مليون برميل/يوم في تموز (1990) وهو ثاني اعلى رقم في تاريخ العراق بعد معدلات عام (1979) .[18] وفي آب عام (1990) بعد

غزو العراق للكويت انخفض الانتاج الى (0,282) ألف برميل/يوم وهذا يمثل ادنى مستوى وصل اليه انتاج النفط في العراق ، وبقبول العراق قرار الامم المتحدة (986) في اواخر سنة (1996) والمتضمن برنامج النفط مقابل الغذاء[19]، تزايد انتاج النفط العراقي على نحو اسرع فبلغ (1,200) مليون برميل/يوم في عام (1997) ثم الى (2,200) مليون برميل/يوم عام (1998) وارتفع الانتاج تدريجياً ليصل الى (2,719) مليون برميل/يوم عام (1999) ، حيث بلغ الذروة عند (2,586) مليون برميل/يوم في كانون الثاني (2003) قبل الغزو الامريكي–البريطاني للعراق.[20] يُنظر الجدول و الشكل (2).

جدول (2) انتاج النفط الخام في العراق للمدة (2000–2014) مليون برميل/يوم

العام	كمية الانتاج	العام	كمية الانتاج
2000	2,601	2008	2,281
2001	2,586	2009	2,349
2002	2,227	2010	2,359
2003	1,500	2011	2,658
2004	2,000	2012	2,942
2005	1,900	2013	2,979
2006	1,957	2014	3,113
2007	2,183		

المصدر:

1. بيانات المدة من 2000–2007.

جمهورية العراق، وزارة النفط ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، شعبة المعلومات، بيانات غير منشورة.

2. بيانات المدة من 2008–2014.

جمهورية العراق، وزارة النفط ، بيانات منشورة ضمن شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط الالكتروني الخاص بوزارة النفط : htpp://www.oil.gov.iq/index.php?nam=sthlak

شكل (2) انتاج النفط الخام في العراق للمدة (2000–2014) مليون برميل/يوم

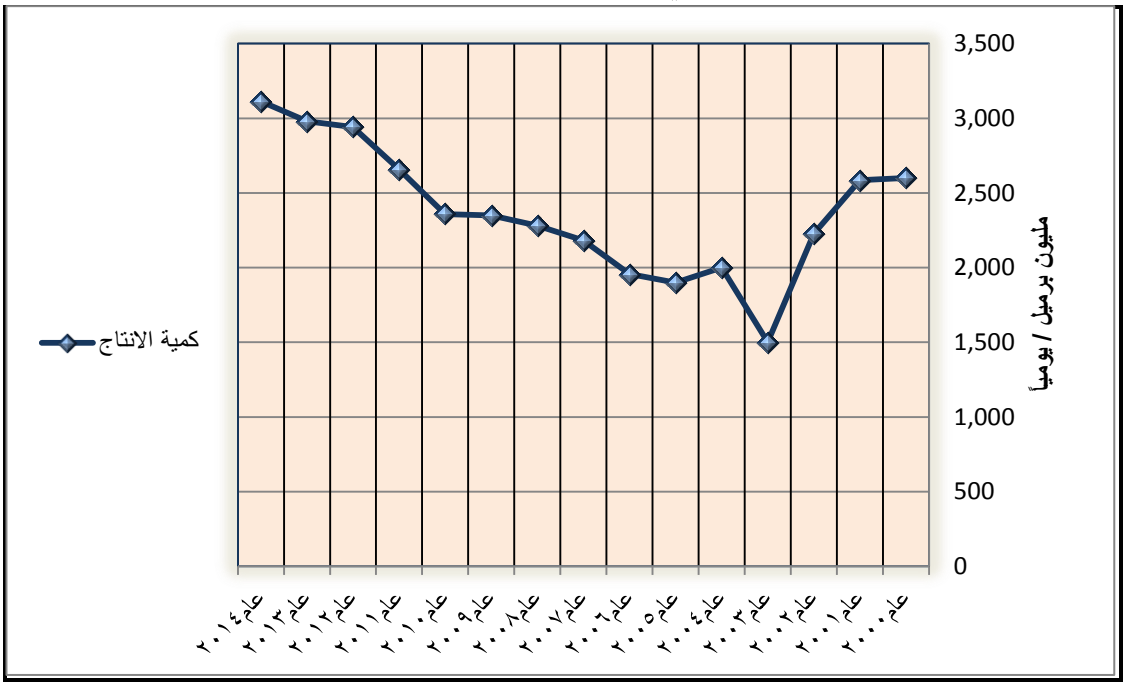

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

ويتضح من المعطيات الاحصائية التي وردت في الجدول و الشكل (2) ان الانتاج انخفض واستمر بالانخفاض طيلة الاعوام التي اعقبت الغزو الامريكي–البريطاني منذ نيسان 2003 وحتى عام 2011 (2,658) مليون برميل/يوم وذلك بالمقارنة مع كميات الانتاج النفطي لعام 2001 (2,586) مليون برميل/يوم . ويعزو تقرير الشفافية الثالث الصادر عن مكتب المفتش العام في وزارة النفط – تشرين الاول (2006) اسباب انخفاض مستويات انتاج النفط الخام الى جملة مشكلات ومعوقات هي:

1. اعتماد الانتاج على الآبار القديمة التي قد انخفض فيها مخزون النفط .
2. عدم وجود صيانة دورية لآبار النفط وتطويرها.
3. عدم تأهيل الآبار النفطية المنتجة رغم ان المجازفة فيها محدودة .
4. تذبذب اسعار النفط الخام وعدم ثباتها يخلق تردد لدى بعض الدول المنتجة لاسيما دول منظمة الاوبك .
5. تذبذب الطلب العالمي على مادة النفط لأسباب قد تكون سياسية او اقتصادية .

6.وجود دول منتجة للنفط من خارج منظمة اوبك قد تتلاعب في الاسعار كونها غير ملزمة بكمية الانتاج او سعر البرميل الواحد ، وتعد اسعار النفط وتذبذبها من المشكلات التي عانى منها العراق ولم يزل ولاسيما تحت هذه الظروف والمتغيرات .

فيما شهدت الاعوام الثلاثة اللاحقة تقدماً ملموساً بهذا الميدان ، إذ ارتفع خلالها سقف الانتاج من (2,942) مليون برميل/يوم عام (2012) الى (3,113) مليون برميل/يوم عام (2014).

2- القدرات الانتاجية لمصافي تكرير النفط في العراق.

يمتلك العراق العديد من المصافي النفطية المنتشرة في مختلف المحافظات البالغ عددها (15) مصفاة لعام 2012 (باستثناء اقليم كردستان) ، موزعة بواقع ثمان مصافي في المنطقة الشمالية وهي (مجمع تصفية صلاح الدين ، كركوك ، الصينية ، حديثة ، القيارة ، الكسك) واربعة مصافي في المنطقة الوسطى (الدورة ، السماوة ، النجف ، الديوانية) وثلاثة مصافي في المنطقة الجنوبية (البصرة، ميسان، الناصرية) ومجمل الطاقة الانتاجية(التصميمية) لها نحو (894) ألف برميل/يوم ، نصيب مصافي المنطقة الشمالية (410) ألف برميل/يوم والمنطقة الوسطى (284,7) ألف برميل/يوم ونصيب المنطقة الجنوبية (200) ألف برميل/يوم ، ومجمل الطاقة الفعلية (698) ألف برميل/يوم موزعة على مصافي المنطقة الشمالية والوسطى والجنوبية (323,6 ، 204,8 ، 169,6) ألف برميل/يوم. يُنظر جدول(3) وخارطة(1)

جدول(3) توزيع الطاقة الانتاجية والطاقة الفعلية لمصافي تكرير النفط في العراق عام (2012)

المصفى	المحافظة	الطاقة الانتاجية (التصميمية) (ألف برميل/يوم)	النسبة المئوية	الطاقة الفعلية (ألف برميل/يوم)	النسبة المئوية
مصافي المنطقة الشمالية					
مجمع تصفية صلاح الدين (متوقف)	صلاح الدين	310	34,6	256,2	36,7
كركوك	كركوك	30	3,3	29,9	4,3
الصينية (متوقف)	صلاح الدين	30	3,3	19	2,7
حديثة (متوقف)	الانبار	16	1,8	6,8	1
القيارة (متوقف)	نينوى	14	1,6	4,1	0,6
الكسك (متوقف)	نينوى	10	1,1	7,6	1,1
المجموع		410	45,8	323,6	46,4
مصافي المنطقة الوسطى					
الدورة	بغداد	214,7	24	148,7	21,3

السماوة	المثنى	30	3,3	23,7	3,4
النجف	النجف	30	3,3	25	3,6
الديوانية	القادسية	20	1,1	7,4	1
المجموع	–	284,7	31,8	204,8	29,3
مصافي المنطقة الجنوبية					
البصرة	البصرة	140	15,6	122,7	17,6
ميسان	ميسان	30	3,3	21,9	3,1
الناصرية	ذي قار	30	3,3	25	3,6
المجموع	–	200	22,3	169,6	24,3
الاجمالي	–	894,7	100	698	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، شعبة المعلومات، بيانات غير منشورة.

خارطة(1) تباين الطاقة الانتاجية والفعلية لمصافي تكرير النفط في العراق عام (2012)

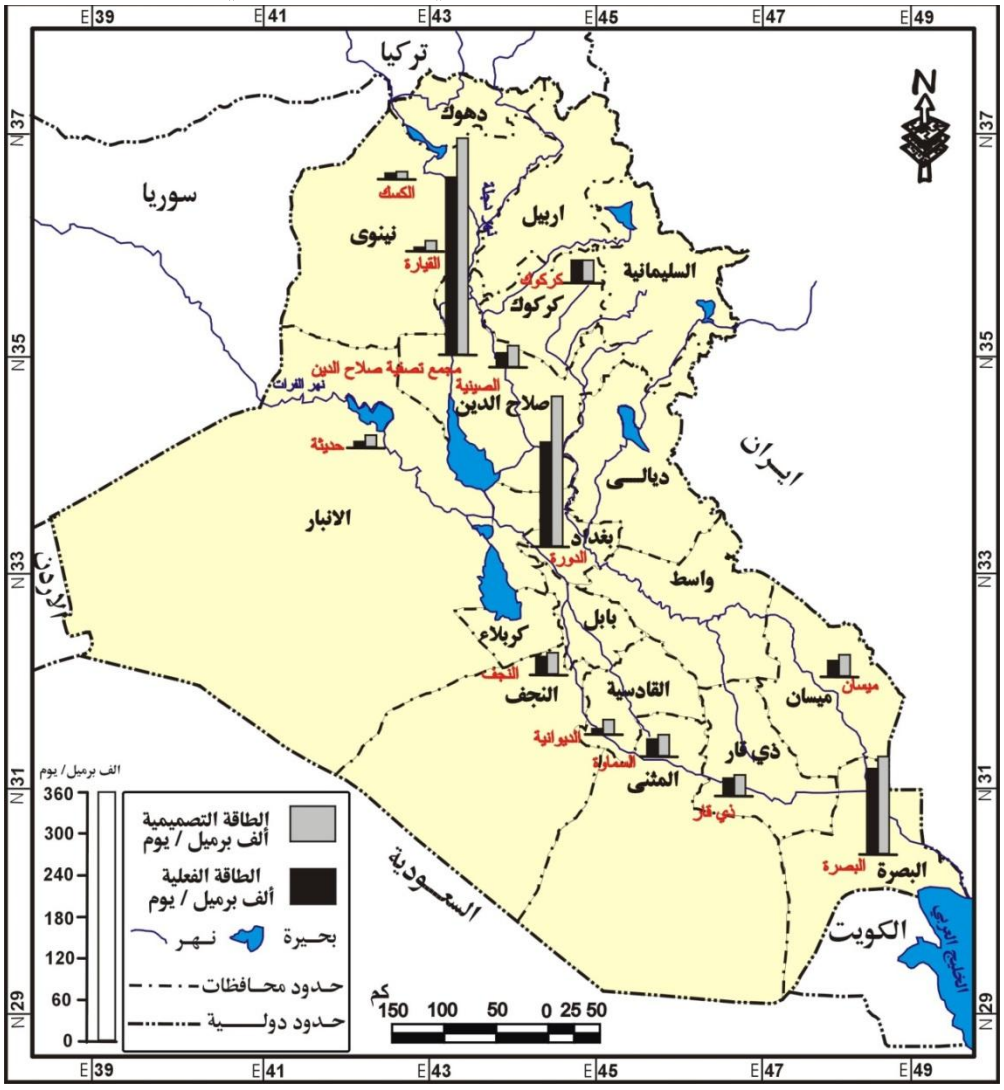

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(3) .

وكان هناك اتفاق مع عدد من الشركات الاجنبية الهدف منه زيادة الطاقة الانتاجية لمصافي التكرير في العراق وبناء مصافي اخرى ذات حجم اكبر تحل محل المصافي الصغيرة ، ولكن برغم هذه المحاولات وما كان مخططاً له نجد ان طاقة المصافي العراقية قد انخفضت بشكل غير متوقع الى (514,7) ألف برميل/يوم عام (2014) والسبب في ذلك الانخفاض هو العمليات الارهابية التي قام بها تنظيم داعش الارهابي على محافظات المنطقة الشمالية (صلاح الدين– نينوى– الانبار) تمخض عنها تدمير البنى التحتية لهذه المحافظات وتوقف عملية تصدير النفط الخام من الحقول الشمالية عبر انبوب الخط الاستراتيجي العراقي–التركي واقتصار التصدير على الحقول الجنوبية وبكميات اقل عن طريق اقليم كردستان، كما اثر ذلك سلباً على انتاج المصافي وبالتالي الاعتماد على مصفى كركوك ومصافي المنطقة الوسطى والجنوبية في تعويض النقص الحاصل في الانتاج ولتلافي نشوء ازمة في المشتقات النفطية . وبذلك يكون مجمل الطاقة الفعلية المتحققة خلال عام (2014) نحو (493) ألف برميل/يوم موزعة على مصافي المنطقة الشمالية (مصفى كركوك فقط) والمنطقة الوسطى والجنوبية . يُنظر جدول(4) و شكل (3).

جدول(4)

الطاقة الانتاجية الفعلية لمصافي تكرير النفط في العراق للمدة (2000–2014) ألف برميل/يوم

العام	الطاقة الفعلية	العام	الطاقة الفعلية
2000	582	2008	480
2001	593	2009	444
2002	586	2010	522
2003	381	2011	559
2004	404	2012	585
2005	383	2013	599
2006	357	2014	493
2007	334		

المصدر:

1. بيانات المدة من 2000–2007.

جمهورية العراق، وزارة النفط ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، شعبة المعلومات، بيانات غير منشورة.

2. بيانات المدة من 2008–2014.

جمهورية العراق، وزارة النفط ، بيانات منشورة ضمن شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط الالكتروني الخاص بوزارة النفط : htpp://www.oil.gov.iq/index.php?nam=sthlak

شكل(3)

الطاقة الانتاجية الفعلية لمصافي تكرير النفط في العراق للمدة (2000–2014) ألف برميل/يوم

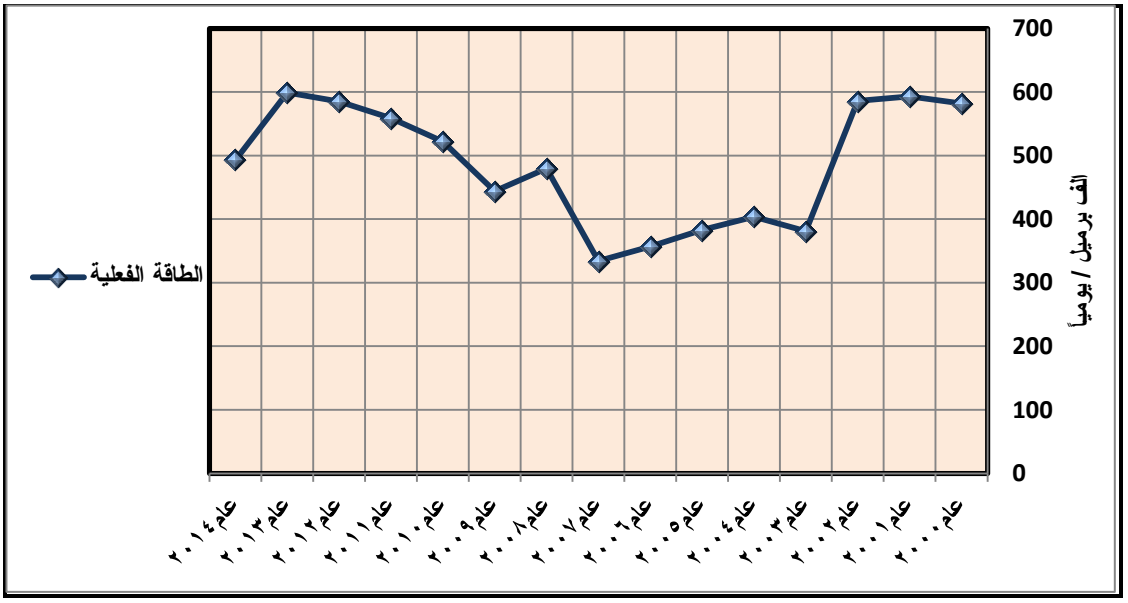

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4)

ويتضح من المعطيات الاحصائية التي وردت بالجدول (4) والشكل(3) . ان امكانيات التكرير لاتزال قاصرة عن تلبية متطلبات السوق المحلي والتي تزايدت في الاعوام الاخيرة مما جعل العراق بلداً مستورداً للعديد من المشتقات النفطية ، حيث لايزال العراق يعاني ومنذ عشر اعوام من نقص في الكميات المعروضة في الاسواق المحلية ، في الوقت الذي يجب ان يصبح العراق مصدراً لتلك المشتقات من خلال امتلاكه طاقات تكرير كبيرة تتناسب مع حجم احتياطياته من النفط الخام . وهناك العديد من الاسباب والاعتبارات التي تقف وراء تراجع معدلات الانتاج في المصافي منها:[21]

1- تقادم معدات ومكائن مصافي تكرير النفط العراقية وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية.
2- استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي تسبب في توقف عمل المصافي.
3- ضعف عمليات الصيانة المبرمجة للوحدات العاملة رغم استمرار الانتاج.
4- عدم كفاية كميات النفط الداخلة الى مصافي التكرير بسبب استمرار اعمال التخريب للأنابيب الناقلة للنفط الخام.
5- تفشي ظاهرة التهريب بسبب تدني الاسعار مقارنة مع اسعار الدول المجاورة.

6- يضاف الى ذلك ان العدد الاكبر من المصافي العراقية صغيرة الحجم مما يجعلها غير قادرة على تحقيق مزايا الانتاج الواسع الذي تخضع له هذه الصناعة . وهذا يعني ارتفاع تكاليف التكرير في العراق بالمقارنة مع المصافي الكبرى في العالم.[22]

ففي الوقت الذي يمتلك العراق (15) مصفاة وبطاقات انتاجية متدنية تمتلك الامارات العربية المتحدة (5) مصافي نفط وبطاقة انتاجية (778) ألف برميل/يوم ، كما ان السعودية تمتلك (8) مصافي وبطاقة انتاجية (2120) ألف برميل/يوم ، وبذلك يخسر العراق الوفورات التي يمكن ان تحققها اقتصاديات الحجم.[23]

ثانياً: القدرة الانتاجية للعراق من الغاز الطبيعي.

بدأ استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة بعد الحرب العالمية الثانية، وتضاعفت استخداماته حتى عام (1973) وبمعدل (12) ضعفاً، إذ يعد العمود الفقري للصناعات البتروكيمياوية وذلك لما يقدمه من منتجات مختلفة الخصائص وبمعالجة بسيطة للغاز الطبيعي يمكن استخلاص البنزين والبيوتان والبروبان وغيرها التي تستخدم بدورها في الصناعة الكيمياوية الاخرى.[24] وفي العراق كان اكتشاف الغاز الطبيعي غير مرحب به في بداية القرن العشرين خلال عمليات البحث عن النفط الخام ، على اعتبار ان الغاز الطبيعي المنتج يخرج مختلطاً بالنفط (غاز مصاحب) او منفرداً عنه بين مكامن خاصة به[25]، وذلك لعدم توفر وسائل استثماره ونقله على عكس النفط الخام ، مما ادى الى اغلاق العديد من آبار الغاز في عدد من الحقول ومنها (كورمور ، جمجمال ، خشم الاحمر) التي اكتشفت في شمال شرق العراق ، إذ تم تركها لعدم الحاجة اليها في ذلك الوقت.[26] ولم تنل صناعة الغاز الطبيعي اهتماماً كبيراً حتى عام (1968) عندما اقيمت اول صناعة في هذا المجال وهي منشأة صغيرة في محافظة كركوك لمعالجة الغاز الحامض وانتاج الغاز الحلو والكبريت ، كما تم في عام (1977) بناء منشآت مماثلة في منطقة الزبير في محافظة البصرة لمعالجة الغاز الحلو[27]، الا ان الكميات المتحصلة ازدادت عندما تم انشاء مشروعي تجميع ومعالجة الغاز الطبيعي في الشمال والجنوب اللذين تم تشغيلهما عام (1983) و(1990) . والجدول(5) والشكل(4) يبين الغاز الطبيعي المصاحب المنتج والمستهلك والمحروق في العراق للمدة 2000–2014.

جدول(5)

كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق للمدة (2000–2014) مليون م^3

السنة	المنتج	المستهلك	المحروق	نسبة الاستغلال %	نسبة المحروق %
2000	14539,64	10020,73	4518,91	68,9	31,1
2001	14719,27	10448,25	4271,13	71,0	29
2002	13754,54	10415,07	3339,89	75,7	24,3
2003	9781,0	5542,0	4239,0	57,0	43
2004	14171,0	7212,0	6958,0	51,0	49
2005	13723,0	7077,0	6611,0	52,0	48
2006	14550,0	7755,1	6794,9	53,3	46,7
2007	14753,5	7672,0	7081,5	52,0	48
2008	15516,0	9275,0	6241,0	59,8	40,2
2009	15532	8762	6770	56,4	43,6
2010	17106	8633	8473	50,5	49,5
2011	15776	8703	7073	55,2	44,8
2012	20894	8422	12472	40,3	59,7
2013	20568	8435	12133	41	59
2014	22762	9215	13547	40,5	59,5

المصدر:

1. بيانات المدة من 2000–2008.

جمهورية العراق، وزارة الخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2008–2009، بغداد ، 2010.

2. بيانات المدة من 2009–2014.

جمهورية العراق، وزارة النفط ، بيانات منشورة ضمن شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط الالكتروني الخاص بوزارة النفط :

htpp://www.oil.gov.iq/index.php?nam=sthlak

شكل (4)

كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق للمدة (2000–2014) مليون م^3

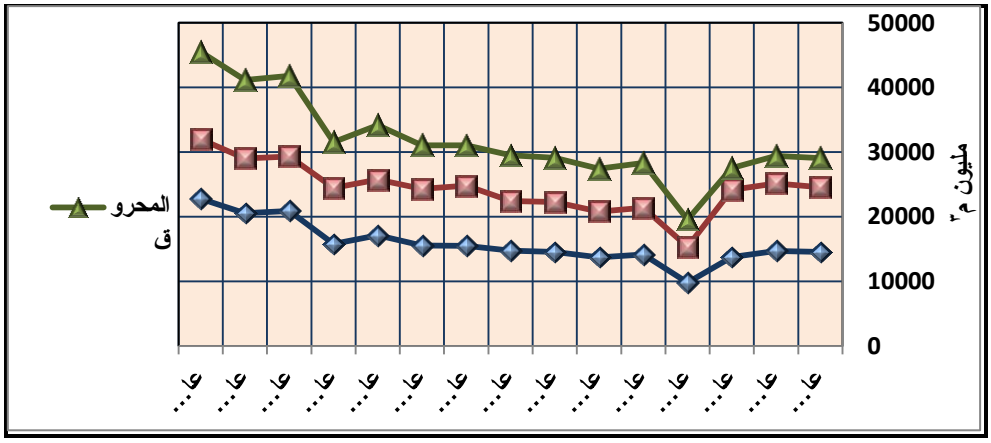

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (5)

وعند ملاحظة معطيات الجدول(5) و الشكل (4) نجد ما يأتي:

1- ان مرحلة ما بعد عام (2003) تميزت بسوء الاستغلال للغاز الطبيعي المنتج بنسبة (40,5%) لسنة (2014) ، بعد ان كانت على تدرج في الارتفاع بين (68,9-75,7%) للمدة (2000–2002) والباقي يتم حرقه في الجو وعلى الرغم من سوء الاستغلال ذلك نجد ان الكميات المنتجة منه قد ارتفعت بعد ان كانت على انخفاض للمدة (2000–2003) ، أذ انخفض منتج الغاز من (14539,64) مليون م^{3}الى (9781) مليون م^3، ثم اخذ بعد ذلك ارتفاعه التدريجي ليوازي ارتفاع الكميات المنتجة من النفط الخام بطبيعة ان كميات الغاز المنتج تتأثر بكميات انتاج النفط ، أذ ارتفع منتج الغاز الطبيعي من (9781) مليون م^{3}عام (2003) الى (22762) مليون م^{3}عام (2014) .

2- شهدت الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي ارتفاعها التدريجي من (4518,91) مليون م^3 او ما نسبته(31,1%) عام (2000) الى (13547) مليون م^{3}او ما نسبته (59,5%) عام (2014) ، ويعزى السبب في ذلك الى الاضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية (محطات معالجة الغاز الحامض والحلو) خلال الحرب الاخيرة (حرب 2003) وبشكل اكثر تحديداً ما تعرضت له خطوط الانابيب الخاصة بالنقل[28]، وبذلك نلاحظ حجم التخلف الذي تعاني منه صناعة الغاز الطبيعي من خلال ارتفاع نسبة الغاز المحروق.

ثالثاً: نشاط تصدير النفط الخام.

ان معظم الكميات المستخرجة من النفط الخام تُخصص للتصدير لأن المصافي العراقية لا تستوعب سوى (25%) من اجمالي انتاج النفط ، وذلك لتدني قدرتها الانتاجية وعدم كفايتها لإشباع الطلب المحلي من المشتقات النفطية[29]، وتشكل العوائد الحالية المتأتية من تصدير النفط المورد الرئيس للموازنة العامة ، أذ تسهم بنسبة (95%) من الايرادات العامة ونحو اكثر من (65%) من الناتج القومي الاجمالي ، لذلك فإن انخفاض الطاقة الانتاجية او ضعف الطاقة التصديرية يؤدي بشكل مباشر الى انخفاض العوائد المالية ، مما يؤدي الى عدم القدرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية والى تدني القدرة على اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين. وكان العراق في الظروف المثالية يمتلك القدرة على نقل وتحميل ما يزيد على سبعة ملايين برميل يومياً ويمكن ملاحظة الطاقات التصديرية للعراق من النفط الخام من الجدول(6).

جدول(6) الطاقات التصديرية من النفط الخام– مليون برميل/يوم

المنفذ التصديري	الطاقة التصديرية
الخط العراقي–التركي	1,6
الخط العراقي–السعودي	1,65
الخط العرقي–السوري	1,4
ميناء البصرة (البكر سابقاً)	1,6
ميناء خور العمية	1,6
المجموع	7,85

المصدر: عبد الستار عبد الجبار موسى ، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 85 ، 2010 ، ص[305]

ان هذا التطور في الطاقات التصديرية كان نتيجة للنمو الملحوظ الذي شهدته الصناعة النفطية في السبعينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقات الانتاجية ووجود شبكة متكاملة من خطوط الانابيب المخصصة للتصدير او للنقل الداخلي للمشتقات او للنفط الخام المغذي للمصافي او لنقل الغاز السائل، وقد رافق ذلك طاقة تخزين عالية بإمكانها امتصاص التغيرات التي يمكن ان تحدث في حالة انخفاض طاقات الانتاج او حتى توقف بعضها ، لكن طاقات التصدير العراقية الحالية لا تتجاوز في احسن الاحوال (2,5) مليون برميل/يوم (2,4 مليون برميل/يوم عن طريق الخليج العربي و 0,062 ألف برميل/يوم عن طريق اقليم كردستان الى تركيا). يُنظر جدول(7) و شكلي (5 و 6).

جدول(7) صادرات العراق من النفط الخام والعوائد المالية للمدة (2008–2014)

العام	شركة نفط الشمال	شركة نفط البصرة	المعدل اليومي للتصدير(مليون برميل)[1]	العائدات المالية (مليار دولار)
2008	0,341	1,390	1,731	[2]63,000
2009	0,466	1,446	1,912	43,895
2010	0,413	1,479	1,892	[3]54,248
2011	0,458	1,718	2,176	83,768
2012	0,373	2,049	2,422	–
2013	0,264	2,127	2,391	[4]58,883
2014	0,062	2,455	2,517	40,751

المصدر:

1. جمهورية العراق، وزارة النفط، بيانات منشورة ضمن شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط الالكتروني الخاص بوزارة النفط: htpp://www.oil.gov.iq/index.php?nam=sthlak
2. العائدات المالية للأعوام 2008 و2009، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص85
3. العائدات المالية للأعوام 2010 و2011 ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، كانون الثاني 2011، ص381
4. العائدات المالية للأعوام 2013و2014، نظمت واستخرجت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات منشورة ضمن شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط الالكتروني الخاص بوزارة النفط: htpp://www.oil.gov.iq/index.php?nam=sthlak

شكل (5) المعدل اليومي للتصدير(مليون برميل)

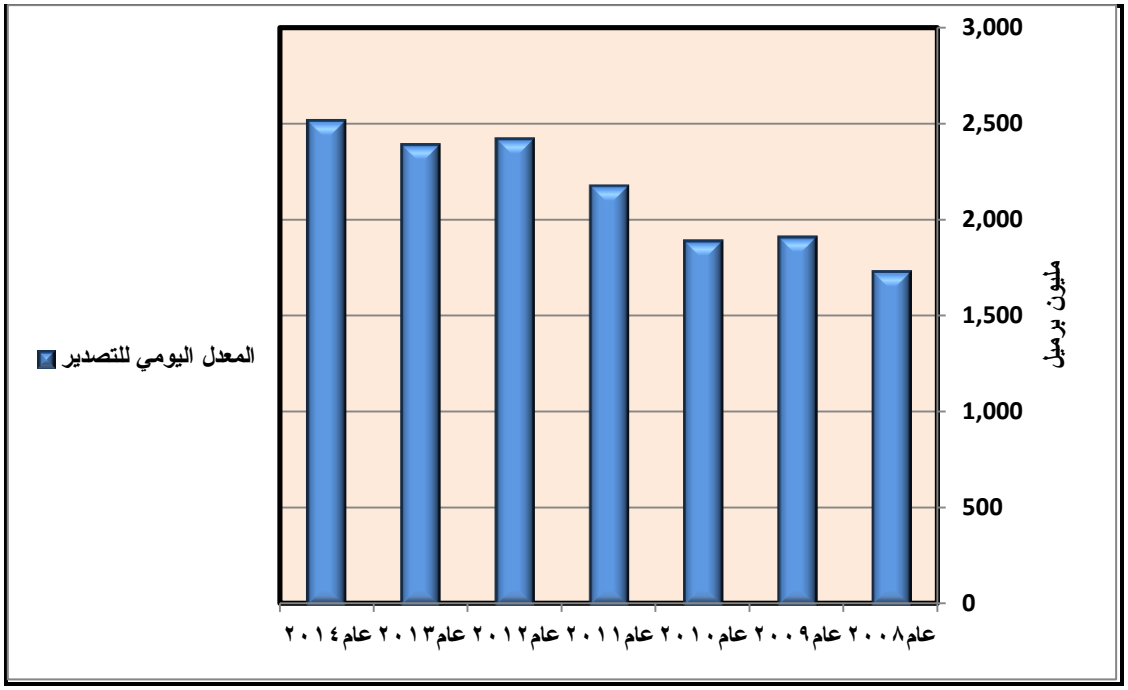

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (7)

شكل (6) العائدات المالية السنوية (مليار دولار)

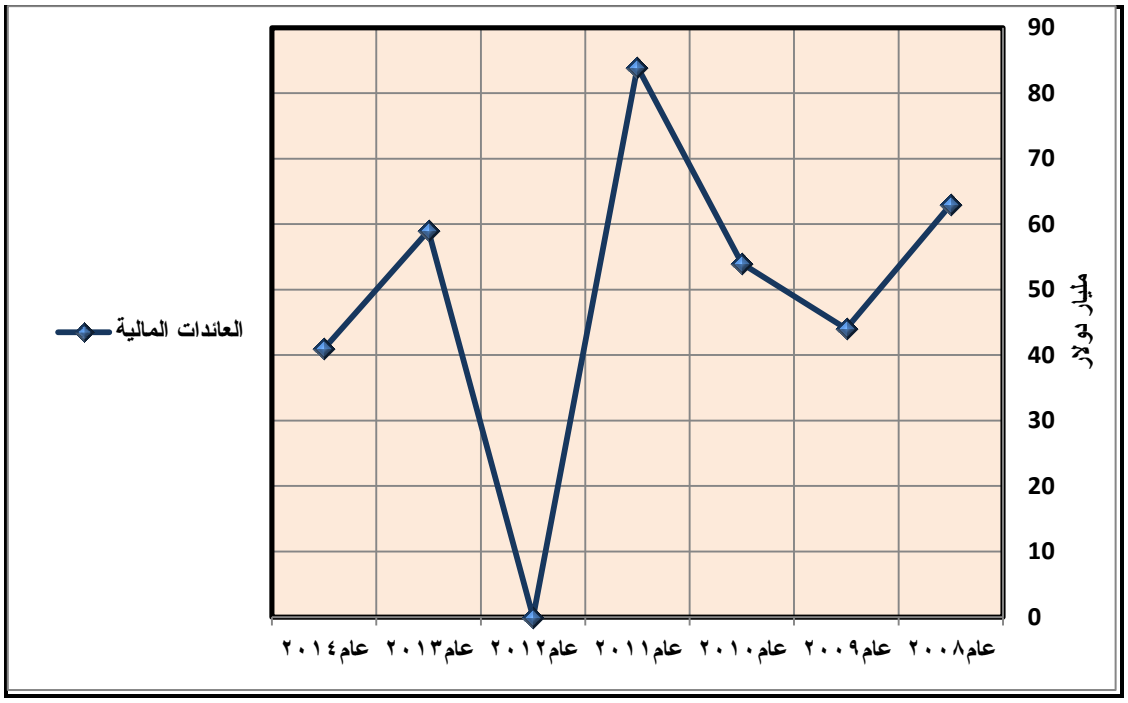

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (7)

ويتضح من معطيات الجدول(7) و الشكلين(5)(6) ما يأتي:

1- على الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام من (1,731) مليون برميل/يوم الى (2,517) مليون برميل/يوم للمدة (2008–2014) ، الا ان الطاقات التصديرية للعراق تُعاني من الضعف الذي ادى الى خسارة مبالغ كبيرة لا تتمثل بالعوائد النفطية فحسب ، بل ان تردي الطاقات الانتاجية سينعكس تأثيرها على توقف تجهيز الوقود الصناعي للمحطات الكهربائية وبعض الشركات الصناعية.

2- يخسر العراق حوالي (3) مليار دولار سنوياً بسبب توقف تصدير النفط الخام عبر انبوب الخط الاستراتيجي العراقي التركي المار عبر اراضي الموصل وخضوع هذه المحافظة الى سيطرة تنظيم داعش الارهابي ، الامر الذي اثر على انخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والاكتفاء بتصدير كميات قليلة عن طريق اقليم كردستان الى تركيا بمتوسط تصديري بلغ للمدة (2008–2014) نحو(0,302) ألف برميل/يوم ، فضلاً عن ذلك خسارة العراق سوقاً تقليدية مهمة وهي السوق الاوربية المشتركة لنفط كركوك.

3- في حين اتسمت الكميات المصدرة من خام شركة نفط البصرة ارتفاعها التدريجي من (1,390) مليون برميل/يوم الى (2,455) مليون برميل/يوم خلال المدة اعلاه ، على الرغم مما تُعانيه من محدودية طاقة التصدير لمينائي البصرة النفطي وخور العمية ، ووجود مشكلات فنية وهندسية كبيرة ، خصوصاً في ميناء خور العمية ، كل ذلك ادى الى انخفاض شديد في امكانيات التصدير من الجنوب.

4- ان طبيعة تركيب الصادرات في العراق تشبه اقتصاديات دول الاوبك ، لأنها تعتمد بشكل اساس على صادرات النفط ، مما يعكس خطورة التخصص في انتاج وتصدير هذه السلعة ، لأن عوائد صادراتها تتأثر بشكل واضح بتذبذب اسعاره في الاسواق العالمية وبخاصة ان العائدات المالية النفطية في العراق تشكل نحو (95%) من اجمالي الموارد المالية.[30] ويتضح من الجدول(7) ان المدة التي تلت عام (2003) تميزت بارتفاع قيمة الصادرات النفطية باستثناء سنة (2009)، أذ شهدت انخفاضاً من (63) مليار دولار عام (2008) الى (43,895) مليار دولار وذلك بسبب الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط .[31] فيما تزايدت العائدات المالية المتأتية من تصدير الخام مع تزايد كميات الانتاج النفطي بصورة تدريجية حتى بلغت في عام (2011) الى (2,658) مليون برميل/يوم وبقيمة عائدات بلغت للعام ذاته نحو(83,768) مليار دولار، واستمر تأثير تذبذب اسعار النفط على قيم الصادرات والتي انخفضت الى (40,751) مليار دولار عام (2014) على الرغم من ارتفاع كميات الانتاج من النفط الخام (3,113) مليون برميل/يوم .

اضافة الى تصدير النفط يقوم العراق بتصدير كميات قليلة من المشتقات النفطية ، تقتصر كلها تقريباً على نفط الوقود(Fuel oil) الذي ينتج بكميات كبيرة لا يحتاجها الطلب المحلي ، ويحدث ذلك نظراً لقدم المصافي بالعراق وعدم القيام بتحديثها او القيام ببناء مصافي ذات تكنولوجيا حديثة بإمكانها معالجة نفط الوقود الفائض عن الحاجة وتحويله الى بنزين وديزل وهي مشتقات يصرف على استيرادها من الخارج مليارات الدولارات سنوياً.

رابعاً: وسائل نقل النفط وطاقاتها التصديرية.

امتلك العراق سابقاً والآن عدة وسائل من اجل نقل وتصدير النفط الخام ، أذ توزعت بين خطوط انابيب وموانئ وناقلات ، وفيما يأتي عرض لهذه الوسائل:

1- خطوط الانابيب الرئيسة لنقل النفط الخام . وتتضمن ما يأتي:

أ- انبوب الخط الاستراتيجي . انشئ عام (1975) وينقل النفط الخام باتجاهين ، يمثل حلقة وصل بين شبكتي الانابيب الشمالية والجنوبية ، ويتمتع بقابلية الضخ المزدوج من الشمال الى الجنوب وبالعكس ، يبلغ طول الخط نحو (810كم) .[32] وبسعة (1,4) مليون برميل/يوم ، ويتكون خط الانابيب هذا من خطين متوازيين سعة كل منها (700) ألف برميل/يوم وتساعد منظومة الشمال- الجنوب هذه على تصدير خام كركوك الشمالي عن طريق الخليج العربي ، وتسمح كذلك بشحن خامات الرميلة عبر تركيا ، وفي اثناء حرب الخليج (1991) تعرض الخط الاستراتيجي الى العطب في قضاء حديثة بعد تدمير محطة الضخ K3 اضافة الى تدمير اربع محطات ضخ في الجنوب.[33]

ب- انبوب الخط العراقي-السعودي . انشئ في عقد الثمانينيات من القرن الماضي اثناء الحرب العراقية-الايرانية ، يمر عبر اراضي المملكة العربية السعودية وينتهي في ميناء ينبع على الساحل السعودي ف البحر الاحمر.[34] بطاقة (1,65) مليون برميل/يوم ، غير انه اغلق في 13 آب (1990) عقب الاجتياح العراقي للكويت ، وفي حزيران (2001) صادرت الحكومة السعودية الخط رغم احتجاجات العراق ، وعملت على تحويله الى نقل الغاز الطبيعي الى مدينة ينبع الصناعية لاستخدامه في الاغراض الداخلية.[35]

ت- انبوب الخط العراقي-السوري . انشئ قبل اكثر من خمسين سنة ، وهو يربط بين حقول نفط كركوك الشمالية وميناء بانياس السوري ويصل الى طرابلس في لبنان ، وتبلغ طاقته (300) ألف برميل/يوم وبقطر (32أنج) ، واستخدم بين عامي (2001) وآذار (2003) لنقل (200) ألف برميل/يوم من النفط العراقي القادم معظمه من جنوب العراق الى مصافي سورية في حمص وبانياس ، وقد توقف ضخ النفط في هذا الخط بعد حرب (2003)[36]، وفي آذار (2004) اعلنت مؤسسة داوجونز ان خط الانابيب العراقي-السوري جاهز للاستخدام لنقل (250) ألف برميل/يوم.[37] وكانت الحكومة العراقية قد وقعت اتفاقاً في آب (2007) حول اعادة تشغيل الانبوب مرة اخرى بعد اعادة تأهيل الجزء المعطل ضمن الاراضي العراقية (حديثة-كركوك) وبناء خزانات على جانبي الحدود لتبادل المشتقات النفطية بين البلدين ، غير ان الظروف التي مر بها

البلدان وما يواجهانه من هجمات ارهابية تمثلت بتنظيم داعش الارهابي حال دون تنفيذ واكمال الاتفاق.

ث- انبوب الخط العراقي-التركي المزدوج . ويعد اكبر خط لتصدير النفط الخام العراقي عبر تركيا ، يربط الخط حقول كركوك النفطية بميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ، ويتكون من انبوبين طول الواحد منهما (970كم)[38]، إذ يبلغ قطر الاول (40أنج) وبطاقة تصديرية بلغت (1,1) مليون برميل/يوم ، اما الخط الثاني الذي يوازي الاول فيبلغ قطره (46أنج) ويمتلك طاقة تصديرية قصوى تبلغ (500) ألف برميل/يوم[39]، ومنذ حزيران (2003) ظل الانبوب هدفاً رئيساً لأعمال التخريب ولايزال يحتاج الى مزيد من الاصلاح بعد تحرير محافظة نينوى . يُنظر خارطة(2) .

خارطة(2) التوزيع المكاني لأنابيب نقل النفط الخام في العراق

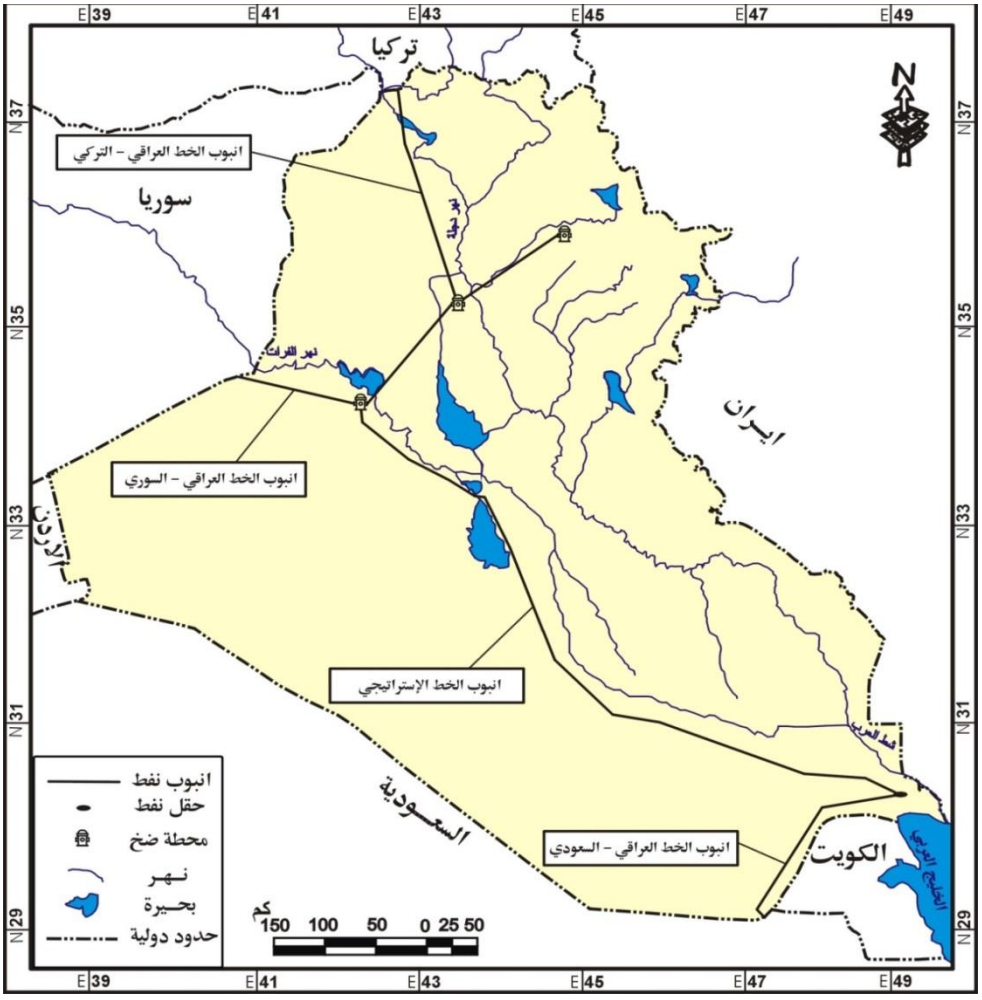

المصدر: وزارة النفط ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الانابيب والخزانات ، شعبة الانابيب ، 2015.

2- موانئ تصدير النفط الخام.

ان تعطيل عمل خطوط الانابيب في الشمال(انبوب الخط الاستراتيجي العراقي-التركي) ادى الى ان تكون جميع عمليات تصدير النفط العراقي تتم عبر الموانئ الجنوبية باستثناء كميات قليلة تصدر عن طريق اقليم كردستان الى تركيا . ويمتلك العراق ثلاثة موانئ في مياهه الاقليمية لتحميل النفط الخام وهي:-

أ- ميناء البصرة (البكر سابقاً) . ويعد الميناء الاكبر ويتكون من اربعة مراسي ذات سعة (400) ألف برميل/يوم ، وصدر هذا الميناء نهاية عام (2004) ما مقداره (1,6) مليون برميل/يوم من اصل طاقة التحميل المقررة اصلاً لهذا الميناء والبالغة (2) مليون برميل/يوم.

ب- ميناء خور العمية. ويبعد (7كم) عن ميناء البصرة ، ويعد اهم المناطق التي تربط العراق بمياه الخليج العربي .[40] تم اعادة فتح خور العمية امام تصدير النفط بطاقة ابتدائية بلغت (300-400) ألف برميل/يوم بعد الاصلاح الكامل له.[41]

ت- ميناء خور الزبير. ويتعامل اساساً مع الاقمشة والملبوسات الجاهزة ومقادير صغيرة من النفط ، اضافة الى سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل.[42]

واكدت وزارة النفط بأن لديها مشاريع لزيادة طاقاتها التصديرية الى خمسة ملايين برميل يومياً من البصرة والتي تشكل نسبة (97,5%) من الصادرات النفطية ، حيث يجري العمل على تهيئة ميناء البصرة الكبير على محورين . الاول ينفذ بموارد الوزارة ، ويتضمن مد انبوبين بحريين بمسافة (60كم) ونصب ثلاث عوامات ، والثاني من خلال الاستفادة من قرض ياباني ويتضمن مد انبوب ثالث ونصب عوامة رابعة ، مع وجود نية لأضافه عوامة خامسة . وقد تم استكمال المراحل المهمة لمشروع المحور الاول حيث بدأت اعمال مد الانابيب ، كما يوجد مشروع مكمل وهو مد انبوب آخر من مواقع الانتاج في مدينة الفاو لربطها بالأنابيب البحرية المعدة للتصدير ، مما يعني وجود منظومة جديدة لتصدير نحو مليون برميل اضافي ، كما تم اجراء اعمال صيانة على منظومة التصدير الحالية بحيث امكن رفع طاقتها الى (1,75) مليون برميل/يوم.[43]

ثالثاً: ناقلات النفط الخام.

على الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الانابيب في تحديد معالم نقل النفط العراقي الا انها مع ذلك لا تقوم الا بإيصاله الى موانئ التصدير حيث يشحن من هناك بالناقلات

البحرية. لذا فهي لا تمثل الا مرحلة من مراحل نقله مما يعكس لنا اهمية النقل البحري ، وفي العراق تقوم شركة ناقلات النفط العراقية ، كشركة متفرعة من قطاع النقل بكافة عمليات النقل البحري للنفط الخام ومشتقاته ، تأسست الشركة في عام (1972) بعد ما ادركت الحكومة العراقية بأهمية وتأثير نقل النفط في الصناعة النفطية العراقية وتكاملها ، وكانت تمتلك اسطولاً بحرياً يتكون من (24) ناقلة نفط مختلفة الاغراض والاحجام[44]، بطاقة نقل تُقدر بأكثر من (1,5) مليون برميل/يوم منها (سبع ناقلات حمولة كل منها 35 ألف طن وثماني ناقلات حمولة كل منها 130 ألف طن) مخصصة لنقل النفط الخام من العراق الى مختلف دول العالم[45]، فضلاً عن عدد من ناقلات المشتقات النفطية التي كانت تزود البواخر في الخليج العربي بما تحتاج اليه من وقود. واليوم لا يوجد من هذا الاسطول شيء يذكر ، حيث تم تدمير ست ناقلات عملاقة اثناء حرب الخليج الاولى واحتجاز الكويت خمس ناقلات ، كما احُتجزت سبع ناقلات اخرى في موانئ اليمن وليبيا واليونان بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق آنذاك وقد بيعت بالمزاد العلني لتسديد رسوم ارسائها في تلك الموانئ ، وباع العراق ثلاث ناقلات خردة بعد ان تم نهب معداتها وموجوداتها بعد عام (2003) .[46]

وبدأت الشركة الصفحة الثانية من مرحلة تجديد الاسطول عن طريق شراء اربع ناقلات تستخدم لنقل المشتقات النفطية (نفط الوقود الأسود) ، وفي كانون الثاني (2007) اعلنت شركة ناقلات النفط العراقية استلامها لناقلة جديدة اسمها (دجلة) وبسعة (135) ألف طن وكذلك ناقلة اخرى اسمها (الفرات) تم استلامها في شباط (2008) ، وتعد هاتان الناقلتان اللبنة الاولى لتأسيس الاسطول المقترح.

المبحث الثالث: جولات الاستثمار ودورها في تنمية الصناعة النفطية.

لقد تباينت الرؤى حول السياسة الجديدة التي اعتمدتها وزارة النفط في استثمار الحقول النفطية، وان غاب على هذه الرؤى الاستناد الى تقدير المنافع والتكاليف المالية والاقتصادية بقدر ما كانت ترتمز على الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية ، حول القناعة بقبول عودة الشركات الاجنبية للاستثمار في النفط العراقي ، فالسياسة الجديدة تمثلت بقيام وزارة النفط بإعداد جولات للمنافسة على القبول بالعقود التي نظمتها الوزارة واعلنت فيها شروطها للفوز بتلك العقود لاستثمار الحقول النفطية.[47]وكان من ابرز بنود العقود هو السقف الزمني المطلوب لزيادة الطاقة الانتاجية لكل حقل ، مع تحديد اجور

خدمة على كل برميل منتج من النفط الخام . نظراً لذلك حددت وزارة النفط اهدافها من تطوير هذه الحقول:

1- زيادة طاقة العراق الانتاجية من النفط الخام من بدء عمليات التطوير باستخدام اساليب الانتاج التقليدية لتصل الى (12) مليون برميل/يوم نهاية عام (2017) ، هذا بصرف النظر عن انتاج اضافي من اقليم كردستان قد يصل الى مليون برميل/يوم.[48]

2- زيادة طاقة انتاج الغاز بما يقرب من (500) مليون قدم مكعب في اليوم لأغراض الاستخدام المحلي وتصدير الفائض منه خلال الثلاثة اعوام الاولى من بدء التطوير الفعلي للحقول الغازية.[49]

3- تطوير القدرة الانتاجية للحقول النفطية القائمة وتوفير تكنولوجيا متطورة على اثر التخلف الواضح للصناعة النفطية بفعل الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق وعزلته عن التطور التكنولوجي المتسارع الذي شهده العالم .

4- تطوير آليات استخراج النفط بعد تقادم تقنيات الانتاج المستخدمة والاعتماد على طريقة حقن مكامن النفط بالماء بشكل مفرط حتى وصل معدل الضخ نحو(680) ألف برميل/يوم وهذا يفوق المعدل الانتاجي المقدر للحقل بمقدار(250) ألف برميل ادى الى انخفاض الكثافة النوعية للنفط وزيادة محتواه الكبريتي.[50]

5- ضمان استمرار تدفق النفط الخام للأسواق العالمية التي لم تعد تحتمل اعباء اضافية قد تكون السبب في انهيار الاقتصاد العالمي برمته ، ذلك لأن حقول العراق هي الضمان الاكيد لتحقيق حالة التوازن بين العرض والطلب على النفط والغاز في الاسواق العالمية فيما لو تم تطويرها بأسرع وقت ممكن.

6- ان الشركات الاجنبية تكون ملزمة بتشغيل ما لا يقل عن (85%) من الايدي العاملة الكلية ، مع تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار سنوياً لبرامج تدريب العاملين العراقيين.

لقد اتخذت وزارة النفط عدة خطوات لإنجاح صيغة عقود الاستثمار طويلة الاجل ، تمثلت بأعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الاحالة سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها وتقييماتها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وامكانياتها الفنية[51]، ووضعت في اولوياتها اكبر الحقول النفطية التي بقيت مستمرة بالإنتاج على مدى اعوام كثيرة ولازالت تحتوي على **الجزء الاعظم من الاحتياطيات النفطية.**[52] ويمكن التطرق الى اهم جولات الاستثمار:

1- **جولة الاستثمار الاولى:** وسميت بجولة التأهيل ، التي اقيمت فعالياتها في محافظة بغداد بتاريخ 30 حزيران (2008) ، شملت الحقول النفطية المنتجة الكبيرة وهي حقول الرميلة(الشمالية والجنوبية) – غرب القرنة1 – الزبير– وحقول ميسان(بزركان ، الفكة، ابوغراب)– كركوك– باي حسن، اضافة الى حقلين غازيين هما(الناصرية، عكاس).[53] ويقدر الاحتياطي الثابت لها بأكثر من (45) مليار برميل[54]، وبنسبة تعادل (30%) من اجمالي الاحتياطي العراقي النفطي المؤكد (150) مليار برميل، تنافست فيها (120) شركة عالمية تأهلت لدخول جولة الاستثمار الاولى (35) شركة فازت بها تسع شركات ضمن اربعة ائتلافات بتطوير حقول(الرميلة ، غرب القرنة1، الزبير، حقول ميسان). يُنظر جدول(8) وخارطة (3).

جدول(8) الحقول النفطية المنتجة المعروضة في جولة الاستثمار الاولى

الحقل	ائتلاف الشركات	احتياطي الحقل (مليار برميل)	الانتاج المستهدف (مليون برميل)	سعر البرميل (دولار)
الرميلة	مؤسسة البترول الوطنية– الصين بريتش بتروليوم– المملكة المتحدة	17,8	2,850	2,00
غرب القرنة1	رويال دتش– هولندا– بريطانيا اكسون موبيل	8,7	2,325	1,90
الزبير	كوكاز– كوريا الجنوبية آيني– ايطاليا اوكسيد نتال بتروليوم– الولايات المتحدة	4	1,200	2,00
حقول ميسان	تراو– تركيا مؤسسة البترول الوطنية– الصين	2,5	0,450	2,30

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:-

1-علي الجنابي ، نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ، المدير التنفيذي لشركة رويال دتش النفطية ، محاضرات أُلقيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ، بيروت–لبنان ، 10–2011/1/11.

2-حمدية شاكر مسلم ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة2003–2010 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد18، العدد69، السنة بلا ، ص[216].

خارطة(3) مواقع الحقول النفطية المنتجة المعروضة في جولة الاستثمار الاولى

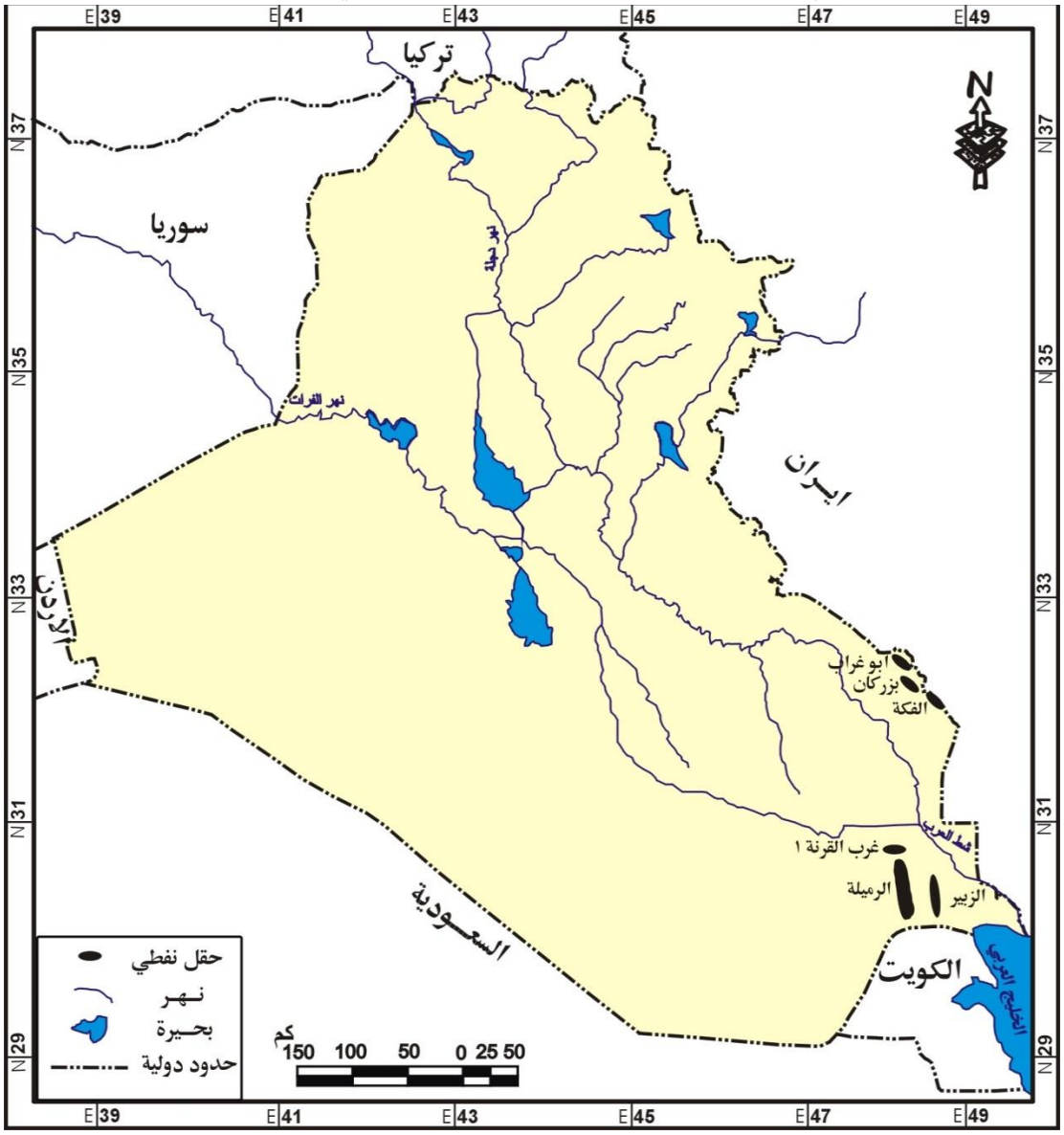

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(8) .

وبشأن معايير التقييم فقد اعلنت الحكومة العراقية بأن هناك معيارين يطبقان على جميع العروض المقدمة وهما:[55]

أ- ان كمية الانتاج المقدمة من قبل أي ائتلاف (تحالف شركات) لأي حقل حيث انه كلما ارتفع الانتاج كلما كان افضل ، فقد حددت الحكومة حداً ادنى للإنتاج المستهدف مستعدة لقبوله لكل حقل معتمدة في ذلك على الاحتياطي النفطي.

ب– حددت الحكومة العراقية مبلغ (2) دولار للبرميل المنتج (رسوم تعويضية) كحد ادنى في حقول الرميلة وغرب القرنة1 ، اما في حقول اخرى مثل مجموعة حقول ميسان فكان اوسع ، إذ قُدر الرسم بـــ (2,30) دولار.

2– **جولة الاستثمار الثانية** . فُتح باب التأهيل لهذه الجولة في 11–12 كانون الاول (2009) وشملت الحقول المكتشفة (غير المطورة) وهي غرب القرنة2– مجنون– الحلفاية– الغراف– بدرة– نجمة– القيارة– شرقي بغداد– الحقول الشرقية(كلابات ، خشم الاحمر، ناودومان) – حقول وسط الفرات(غرب الكفل ، الكفل ، مرجان).[56] وكان من نتائج الجولة قيام (17) ائتلاف بتقديم العطاءات ، تمكنت (7) منها للفوز بتطوير(7) حقول من اصل (10) تم عرضها ضمن الجولة اعلاه ، التي تحتوي على(32) مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكد. يُنظر جدول(9) وخارطة(4)

جدول(9) الحقول النفطية المنتجة المعروضة في جولة الاستثمار الثانية

الحقل	ائتلاف الشركات	احتياطي الحقل (مليار برميل)	الانتاج المستهدف (مليون برميل)	سعر البرميل (دولار)
غرب القرنة2	لوك اويل– روسيا ستات اويل– النرويج	12,9	1,800	1,15
مجنون	رويال دتش– هولندا– بريطانيا بتروناس– ماليزيا	12,6	1,800	1,39
حلفاية	مؤسسة البترول الوطنية– الصين توتال– فرنسا بتروناس– ماليزيا	4,1	0,535	1,40
الغراف	بتروناس– ماليزيا جابكس– اليابان	0,9	0,230	1,49
بدرة	كاز بروم– روسيا تراو– تركيا كوكاز– كوريا الجنوبية بتروناس– ماليزيا	1,1	0,170	5,50
نجمة	انكول– انكولا	5,7	0,110	6,00
القيارة	سننكول– انكولا	5,4	0,120	5,00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:–

1–نفط العراق http://www.marefa.org/index.php/

2–احمد عمر الراوي ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، السنة بلا ، ص223–225

خارطة(4) مواقع الحقول النفطية المنتجة المعروضة في جولة الاستثمار الثانية

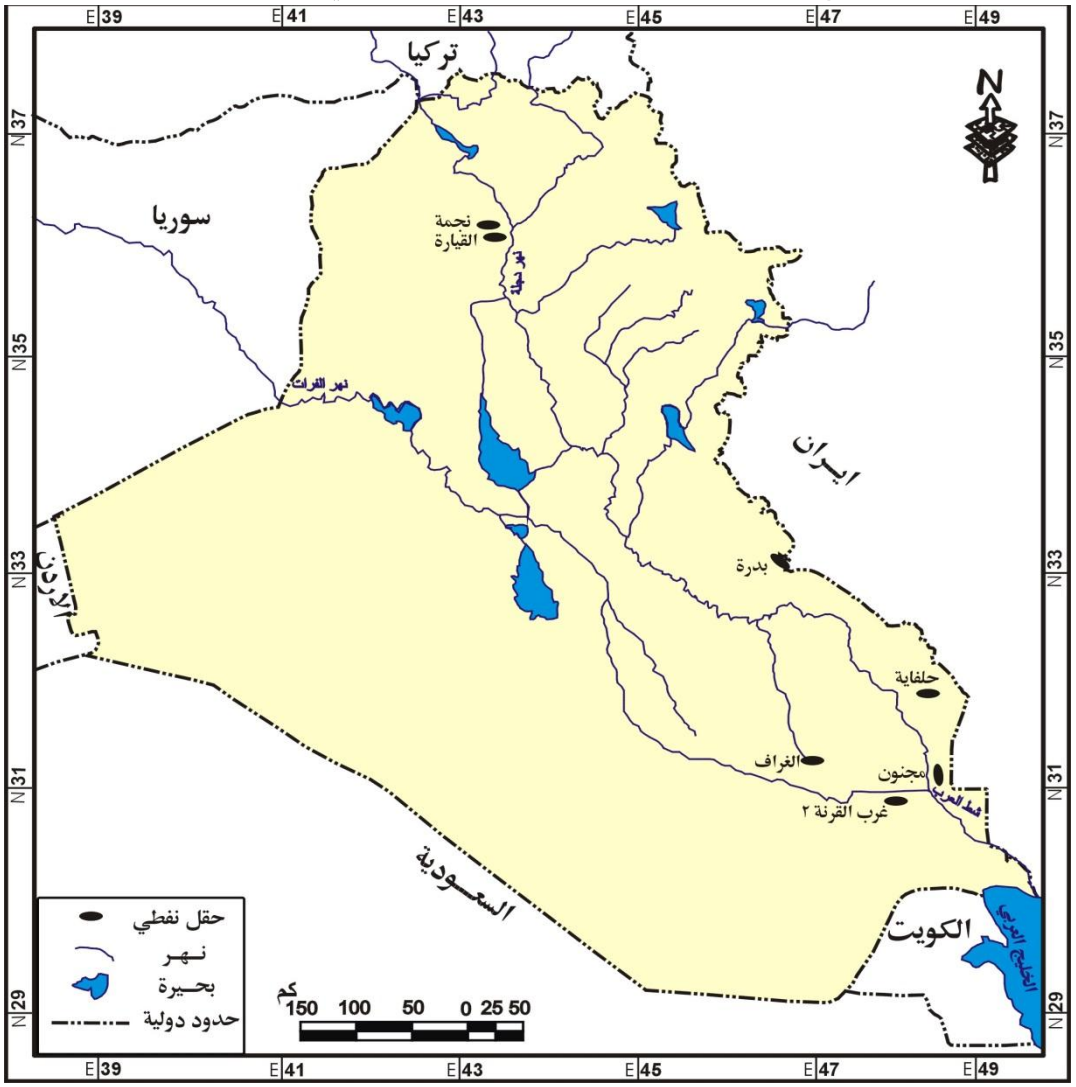

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(9) .

ومن معطيات الجدول(8) و(9) نجد ان جولات الاستثمار شملت تطوير حقول تزيد احتياطياتها على (75) مليار برميل من قبل (11) ائتلاف مكون من (16) شركة عالمية (عدا شركات النفط العراقية) ، للتوصل الى انتاج ما لا يقل عن (11) مليون برميل/يوم في غضون الاعوام القادمة ، يضاف لها مليون برميل من الكميات المنتجة من الحقول الاخرى بالجهد الوطني . وهذا يعني ان (75%) من الاحتياطي النفطي في العراق قد شملته هاتان الجولتان.

3- **جولة الاستثمار الثالثة** . بتاريخ 20 تشرين الاول (2010) فُتح الباب لجولة استثمار ثالثة لتطوير ثلاث حقول غازية غير مطورة[57]، وهي حقل عكاس في محافظة الانبار

ويحتوي على ما يقارب (185) مليار م^3 من الغاز الطبيعي وحقل المنصورية في ديالى ويحتوي على (130) مليار م^3 ، وحقل السيبة في محافظة البصرة ويحتوي على (31) مليار م^3 من الغاز الطبيعي.[58] ودُعيت لهذه الجولة (15) شركة لتقديم عروضها بشأن الحقول الثلاثة ، فازت منها شركة كوكاز الكورية وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاس الغازي في محافظة الانبار ، وفاز ايضاً ائتلاف شركات (تي بي أي او) التركية وكويت انرجي وكوكاز الكورية على تطوير حقل غاز المنصورية في محافظة ديالى ، حيث سيتم دفع (7) دولار للبرميل المكافئ المستخرج وبهدف انتاج (9,06) مليون م^3 من الغاز الطبيعي.[59]

4- **جولة الاستثمار الرابعة** . نظمت وزارة النفط العراقية خلال المدة 30-31 آيار (2012) جولة الاستثمار الرابعة في محافظة بغداد[60]، تميزت بكونها اول جولة تُقدم عروضاً للاستكشافات مقارنة مع الجولات الثلاث السابقة ، تسعى الوزارة خلالها الى استكشاف المزيد من حقول النفط ولتطوير البنى التحتية للبلاد وتكثيف عمليات الحفر وتشكيل اللجان الاستكشافية ، شاركت فيها (47) شركة عالمية وجرى خلالها عرض اثني عشر موقعاً استكشافياً بلغت مساحتها الكلية (81700) كم^2[61]، (7) منها للغاز احتوت على احتياطي قُدر بـــ (29) مليار م^3 و(5) اخرى للنفط يُقدر الاحتياطي فيها بمليار برميل ، واثمرت تلك الجولة عن رسو ثلاثة مواقع استكشافية فقط للشركات المتنافسة وهي:[62]

أ- الموقع الاستكشافي الثامن ، وفازت به شركة باكستان بتروليوم الممتد بين محافظتي ديالى وواسط .

ب- الموقع الاستكشافي التاسع ، وفاز به ائتلاف شركات كويتية – اماراتية – تركية بقيادة شركة (كويت انرجي) ، الواقع في محافظة البصرة على امتداد الحدود العراقية-الايرانية .

ت- الموقع الاستكشافي العاشر ، وفاز به ائتلاف يضم شركتي لوك اويل الروسية وانبكس كوربوريشن اليابانية الممتد بين محافظتي ذي قار والمثنى . يُنظر جدول(10)

جدول(10) المواقع الاستكشافية المعروضة في جولة الاستثمار الرابعة

الموقع	المساحة كم^2	المحافظة	الهيدروكربون المتوقع استكشافه
1	7300	نينوى	غاز
2	8000	الانبار– نينوى	غاز
3	7000	الانبار	غاز
4	7000	الانبار	غاز
5	8000	الانبار	غاز
6	9000	النجف– الانبار	غاز
7	6000	القادسية– بابل– النجف– المثنى	نفط
8	6000	ديالى– واسط	غاز
9	900	البصرة	نفط
10	5500	ذي قار– المثنى	نفط
11	8000	النجف– المثنى	نفط
12	8000	النجف– المثنى	نفط

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) ، التقرير السنوي للأمين العام ، الكويت ، 2010 ، ص[132]

في ضوء ما تقدم يبقى لهذا النوع من الاستثمار مجموعة من الايجابيات ، وعليه مجموعة من السلبيات ، فأهم الايجابيات ما يأتي:–

1– اتصفت الطريقة التي تمت بها ادارة جولات الاستثمار بكل مراحلها بالشفافية والوضوح لكل الاطراف .

2– تعظيم طاقات الانتاج النفطي ، وذلك من خلال جعل العراق قوة اقتصادية على المستويين الاقليمي والدولي .

3– تعد جولات الاستثمار آلية افضل من ما تضمنته مسودة قانون النفط والغاز ، التي لم تقر من قبل مجلس النواب العراقي .

4– تطوير الكوادر العراقية العاملة في قطاع الصناعة النفطية ، وبخاصة ان هذه الكوادر لا تستطيع رغم كفاءتها النهوض بمهامها بمعزل عن خبرة الشركات الاجنبية ، وذلك بسبب انقطاع العراق مدة طويلة تزيد على العقدين من التطورات التكنولوجية في مجال النفط والطاقة .

5- اثبتت تجارب العراق السابقة خاصة في عقد السبعينيات نجاح هذه التجربة ، إذ طورت شركات برازيلية الاحتياطي العراقي وقفزت بمعدلاته قفزات مهمة من خلال عقود الاستثمار.[63]

6- تستطيع الشركات المتعاقدة استلام مستحقاتها المالية اما كميات من النفط المصدر او نقداً ، بعد دفع رسوم حق الاستكشاف ، أي انها تلتزم بأدنى انفاق ممكن من ضمنها (35%) من حصتها التعويضية ضريبة للحكومة العراقية.[64]

7- تدفع الشركات المستثمرة رسم تدريب اجباري وقدره خمسة ملايين دولار سنوياً الى وزارة النفط لغرض اعداد الكوادر المحلية وتهيئتها .

8- تقوم الشركات المتعاقدة بتقديم خدمات تطويرية في المناطق التي تعمل فيها مثل اقامة دورات تدريبية وتطويرية على الحاسوب او اللغة الانكليزية او اقامة متنزهات وملاعب او دعم بعض المشاريع الانمائية ، مثال ذلك ما تقوم به شركة شل في محافظة البصرة.[65]

مع كل هذا لا ينكر احد وجود بعض السلبيات في هذه العقود واهمها:

1- ان التطوير السريع للحقول النفطية وبلوغ انتاجها الطاقات القصوى المخطط لها ضمن السقف الزمني المحدد (3–6) اعوام يمكن ان يؤدي الى تدمير الحقول المنتجة.

2- شملت جولات الاستثمار اهم واكبر الحقول المنتجة منذ الثلاثينيات ، فالحقول التسعة المعروضة في جولة الاستثمار الاولى يبلغ مجموع الاحتياطي المثبت لها اكثر من (30%) من احتياطي العراق ، وهذه الحقول معروفة بشكل جيد من قبل كوادر النفط العراقية وقادرة على ادارتها وتطويرها ، وكان بالإمكان ان تعرض حقول اخرى من اجل تطويرها.

3- لم تخضع عقود الاستثمار الى مصادقة مجلس النواب ، وانها تمت بمعزل عن القانون رقم 97 لعام (1967) ، وقانون حماية الثروة الهيدروكربونية رقم 84 لعام (1985) ، وقانون 22 لعام (1997)[66]، فضلاً عن تعارضها مع بنود فقرات مشروع النفط والغاز المعروض حالياً على المجلس اعلاه.

4- معظم الكوادر الفنية والهندسية في شركات نفط الشمال والجنوب وميسان وشركتي غاز الشمال والجنوب سيتم الحاقهم ضمن الشركات المستثمرة ولمدة تتراوح ما بين

(15–25) عاماً مما سيفرغ شركات النفط الوطنية من كوادرها البشرية ويضعف دورها في صناعة النفط العراقية.

5- تهالك منظومة الانتاج والاستخراج وشبكات النقل الخاصة بقطاع النفط لتجاوز عمرها التشغيلي وبروز مشكلة التآكل ، فضلاً عن قلة الطاقات الخزنية للنفط الخام ، يتطلب تمويلاً ضخماً لأعاده اعمارها والتي قدرتها الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي لعام (2010) بـــ (150) مليار دولار، علاوة على عدم توافر الماء والكهرباء في اغلب مواقع العمل الذي سيؤدي الى زيادة كلف التشغيل.[67]

6- لم تشمل عقود الاستثمار الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهو ما يؤدي الى حرق الغاز واهدار ما يقارب (60%) منه.[68]

7- ان الشركات النفطية الاجنبية لن تستطيع ان تبقى في العراق او ان تُدير الانتاج اذا ما حصل أي ظرف طارئ في المنطقة وسوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً ، مثال ذلك تأخر توقيع عقد استثمار حقل عكاس في محافظة الانبار.

وعلى الرغم من ذلك ، فإن عقود الاستثمار التي وقعت عبر الجولات الاربع ، سواء أكان ذلك بجوانبها الفنية او بتطبيقاتها الاستكشافية ، تمثل بداية لإرساء نمط جديد من الاستثمار في الصناعة النفطية قائم من حيث المضمون العام على مبدأ التنافس الاقتصادي بهدف زيادة الانتاج والتصدير العراقي في المدى المنظور ، وفي كل الحالات فإن طاقات العراق لاتزال بحاجة وفقاً لهذا التوجه للقيام بجولات استثمار اخرى ولربما اكثر من ذلك وبما يتناسب مع ضخامة الامكانيات النفطية في العراق.

الاستنتاجات والمقترحات:

بناءً على ما تم استعراضه من واقع الصناعة النفطية وفي ظل الاوضاع السياسية التي يعيشها البلد يمكننا استخلاص اهم الاستنتاجات والمقترحات الآتية:

اولاً: الاستنتاجات.

1- ادت الظروف التي مرت بها الصناعة النفطية ، حالها حال بقية القطاعات الصناعية في العراق الى تقادم معدات ومستلزمات الصناعة النفطية مما افقد القدرة على تطوير هذه الصناعة وزيادة الانتاج الى معدلات تتناسب والاحتياطي الذي يملكه العراق من النفط.

2- مرت الصناعة النفطية بحقب متعاقبة من التذبذب الصناعي من الوفرة الى الشحة ، ومن الاهتمام الى الاهمال جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية ، واعمال النهب والتخريب منذ الحرب الاخيرة.

3- تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق جعل النفط يقف في المقدمة لكونه الممول الوحيد لميزانية الدولة التشغيلية والانمائية ، لذلك فإن ثمة مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الحكومة تدعوها لاتخاذ قرارات مهمة لأبعاد شبح التهور الاقتصادي.

4- ان ضخامة ما يمتلكه العراق من احتياطيات نفطية هائلة ، الى جانب انفراده بموقع استراتيجي متفرد ادى الى تزايد اهتمام القوى الخارجية المؤثرة في السياسة الدولية . وقد افرز هذا الاهتمام تداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية متداخلة وخطيرة على العراق ودول منطقة الشرق الاوسط المنتجة للنفط بعد انتقال ميادين المنافسة الاقتصادية والصراع السياسي والعسكري بين القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية على النفط العراقي الى مرحلة جديدة بعد الاحتلال الامريكي- البريطاني للعراق عام (2003) .

5- تعرض النفط العراقي بعد عام (2003) الى التهريب والاستهداف مما نجم عن ذلك خسائر مالية تُقدر بـــ (7) مليار دولار.

6- من اجل اعادة تأهيل وتطوير الصناعة النفطية في العراق لجأت الحكومة الى الاستثمار الممنوح لبعض الشركات العالمية لتطوير الحقول النفطية مقابل رسم محدد على كل برميل منتج تقوم به الشركة الممنوح لها عقد الاستثمار ، عبر جولتي استثمار شملت ستة حقول في الجولة الاولى وسبعة في الثانية .

7- ستؤدي عقود الاستثمار النفطي الموقعة بين الحكومة المركزية والشركات الاجنبية بموجب جولات الاستثمار الى زيادة كمية الاحتياطي النفطي المكتشف وكذلك زيادة الانتاج النفطي العراقي في المدى المنظور ، مما يؤدي الى تنافس اقتصادي حاد بين العراق والدول المنتجة للنفط داخل منظمة الاوبك وبخاصة بين العراق وايران من جهة والعراق والسعودية من جهة اخرى.

8- بموجب هذه العقود يتوقع ان يصل الانتاج اليومي من النفط الخام (12) مليون برميل بحلول عام (2017) .

9- الهيكل الاداري الضعيف لوزارة النفط وتفشي الفساد المالي والاداري يحول بينها وبين تشكيل هيكلية مناسبة للتطور المطلوب ، وسيكون قيداً حاسماً في ضياع وهدر العوائد المالية الضخمة التي تنتج عن تطوير الحقول وزيادة الانتاج.

10- ان زيادة الانتاج بهذه المقادير الكبيرة تحتاج الى قاعدة منظومات النقل والتسويق ، وهذه غير متاحة حالياً مما يتطلب وضع خطط لتطوير وتأهيل خطوط النقل وموانئ التصدير.

11- ستؤدي زيادة الانتاج الى زيادات كبيرة في العوائد المالية المتحققة عن الصادرات النفطية ، بما يصل الى اكثر من (300) مليار دولار، وبمعدل سعر (75) دولاراً للبرميل ، ان هذه استراتيجيات وبرامج تنموية تتناسب وتلك الموارد.

12- لاتزال عقود الاستثمار النفطية التي تم توقيعها من قبل الحكومة المركزية في بغداد، وكذلك العقود الموقعة من قبل الحكومة المحلية في اقليم كردستان غير واضحة المعالم، لاختلاف اسسها القانونية ولكونها لم تحض بمصادقة مجلس النواب العراقي مما يُضيف مشكلة لاحقة للبلد ، قد تكون محور لخلافات جديدة بين الكتل السياسية او بين العراق والشركات الاستثمارية الاجنبية التي وقعت هذه العقود.

13- هناك اشكالية مركبة تشريعية وسياسية واقتصادية ، قوامها التباين في تفسير الدستور العراقي الجديد المطبق حالياً منذ عام (2005) ، جعلت من موضوع توقيع عقود الاستثمار النفطي معضلة قابلة لأن تسبب خلافات سياسية خطيرة ، وبخاصة بين الحكومة المركزية واقليم كردستان بالوقت الحاضر ومع المحافظات في حالة التوسع في انماط الاستثمار النفطي في المدى المنظور.

ثانياً: المقترحات.

1- وضع الاستراتيجيات والسياسات ، والخطط العامة اللازمة لأداره وتنمية النفط والغاز والثروات المعدنية.

2- اجراء الدراسات والبحوث العملية والفنية التخصصية في مجالات الصناعة النفطية وتقنياتها.

3- العمل على الاسراع في اصدار القوانين اللازمة لتغطية عمل القطاع النفطي وانشاء شركة النفط الوطنية في حالة عدم الوصول الى اجماع في اصدار قانون النفط والغاز.

4- تتطلب ظروف العراق كبلد يمتلك احتياطيات نفطية ضخمة ايجاد آليات دستورية تحظى بقبول كافة الاطراف السياسية مع الاخذ بالنظر مصلحة الشعب العراقي لتوحيد الاسس التشريعية ، ابتداءً من تعديل مواد الدستور العراقي المختلف عليها ، واصدار قانون جديد لاستثمار النفط والغاز بهدف تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة للقطاع النفطي.

5- اعداد الدراسات الفنية ، وتهيئة الخطط لتطوير وتأهيل النقل المارة عبر تركيا وسوريا والخليج العربي لكي تمكن العراق من مواكبة الزيادات المتحققة في الانتاج.

6- السعي لأعاده بناء اسطول نقل النفط العراقي من خلال شراء ناقلات جديدة تتناسب مع الطاقات الانتاجية المتوقعة.

7- التوصل الى حل مع ادارة اقليم كردستان لاستلام النفط الخام المنتج ، مما سيساهم في زيادة انتاج وصادرات النفط من العراق في الاجل القصير ومعالجة المشكلات المالية المترتبة على العقود واستحقاقات الشركات الاجنبية.

8- ضرورة وضع خطة تنمية وطنية تأخذ بالنظر تنويع وتنشيط القطاعات الاخرى للاقتصاد العراقي ، وذلك بهدف تخفيف الاعتماد الكامل على الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي ، وبخاصة القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ، وبما يعزز التكامل بين القطاعات الاقتصادية في البلد.

9- العمل على تضمين عقود الاستثمار النفطية الموقعة مع الشركات الاجنبية بنوداً ملزمة لأشراك اكبر عدد ممكن من الايدي العاملة من العراقيين (الموظفين والمهندسين والفنيين والاداريين والعمال) للعمل مع الشركات النفطية الاجنبية التي تعمل في مختلف مناطق العراق ، بهدف تقليل نسب البطالة من جهة ولاكتساب الخبرة الفنية والمهنية من جهة اخرى.

10- الاستمرار بجولات الاستثمار مع الشركات العالمية الرصينة ، وبموازاة ذلك تبني سياسات استثنائية للتعاقد مع شركات عالمية كفؤة لتعزيز الانتاج النفطي.

11- وضع استراتيجية وطنية لاستثمار العوائد المتحققة في بناء البنى التحتية ولاسيما في مجالات الطاقة الكهربائية والطرق والنقل والخدمات بما ينمي ويطور حياة المواطن العراقي ويعوضه عن سنوات الحرمان والا ستذهب هذه العوائد من دون استفادة منها

في الداخل بقدر ما تتحول الى الخارج لسد النفقات الاستهلاكية او استثمارها في دول الجوار كما يحدث الآن.

12- من الضروري ان تركز الجولات الجديدة على الاستثمار في مجال استغلال الغاز الطبيعي خاصة الغاز المصاحب للنفط بدلاً من حرقه وهدر مورد مهم بشكل يومي يمكن ان يدر عوائد مالية ضخمة.

13- الحاجة الى عقد اتفاقيات جديدة مع شركات المسح الزلزالي للقيام بالاستكشافات الجديدة وتثبيت مقدار الاحتياطيات المتوقعة المؤكدة منها وغير المؤكدة والتي على اساسها يمكن التفاوض مع منظمة الاوبك لتحديد حصة العراق من النفط الخام المصدر ، اضافة الى الحاجة الى مد وتطوير وصيانة الانابيب النفطية داخل العراق وخارجه لتطوير القدرات التصديرية للعراق.

المصادر:

(1) طنطيش ، جمعة رجب ومحمد ازهر سعيد السماك ، دراسات في جغرافية الطاقة ، منشورات ELGA ، مالطا ، 1999 ، ص362.

(2) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) ، اساسيات صناعة النفط والغاز ، الجزء الثاني ، الكويت ، 1975 ، ص226.

(3) الكبيسي ، حسن سريح ، تصفية النفط في العراق وامكانات توسيعها ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد– جامعة بغداد ، 1975، ص75.

(4) الربيعي ، فلاح خلف ، واقع ومستقبل الصناعة النفطية في العراق ، صحيفة الصباح ، 2009/5/19، ص1.

(5) رت ليدج ، ايان ، العطش الى النفط– ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها الوطني ، ترجمة: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2006، ص100 .

(6) الربيعي ، فلاح خلف ، قطاع النفط في العراق الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية ، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط الالكتروني:
http://www.siironlin.org

(7) جمهورية العراق ، وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، تقرير الشفافية الثاني: تهريب النفط الخام والمشتقات النفطية ، التقرير السنوي لسنة 2005، ص1.

(8) جمهورية العراق ، قانون الاستثمار العراقي رقم(13) لعام 2006 والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على شبكة المعلومات العالمية الانترنت على الرابط:
http://www.parliment.iq

(9) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014، بغداد ، كانون الاول 2009.

(10) جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، دستور جمهورية العراق ، ط2 ، نيسان 2006، ص54–56.

(11) محمد ، عمرو هشام ، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية ، دراسات اقتصادية ، مجلة بيت الحكمة ، العدد 20، السنة السابعة، بغداد ، 2008، ص13.

(12) مشلوش ،كاظم مجبل ، آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق ، مجموعة الانفراج النفطية ، تشرين الاول 2006 ، ص8.

(13) الراوي ، احمد عمر ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، السنة بلا ، ص217.

(14) BP Statistical Review of Word Energy, June. 2014.P.6

(15) الجلبي ، عصام ، قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية ، ندوة مستقبل العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005، ص33.

(16) زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الكتب والوثائق ، ط4 ، بغداد ، 2010، ص140.

(17) الجلبي ، عصام ، مصدر سابق، ص35.

(18) احمد ، مالك عبد الحسين وميادة رشيد كامل ، الاثار الاقتصادية والبيئية لصناعة وتكرير النفط – دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب(شركة عامة) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد التاسع ، العدد 34 ، تشرين الثاني 2013، ص23.

(19) خدوري ، وليد ، اهمية النفط لاحتلال العراق ، صحيفة الحياة ، لندن – 2013/3/24.

(20) غضبان ، ثامر عباس ، من اجل اصلاح قطاع وتوزيع المنتجات النفطية في العراق ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن ندوة اصلاح اسعار المشتقات النفطية ، بغداد ، 2005 ، ص17.

(21) حلاتة ، تغريد داوود سلمان ، القطاع النفطي في العراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد– جامعة بغداد ، 2010 ، ص7.

(22) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2006، القطاع الصناعي، الملحق 8/4.

(23) احمد ، مالك عبد الحسين وميادة رشيد كامل ، مصدر سابق ، ص37.

(24) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) ، التقرير السنوي للأمين العام ، الكويت ، 2011.

(25) الدليمي ، سعد عبد الكريم حماد فرحان ، ميزان المدفوعات العراقي 1990–2009 دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد– جامعة الانبار ، 2011، ص55–56.

(26) حمودات ، مشعل ، سيرة وذكريات العمل لتطوير القطاع النفطي ، مطبعة الاخوة ، الموصل ، 2009 ، ص154.

(27) الطائي ، عبد الرزاق خلف محمد ، الصناعة النفطية العراقية الواقع والطموح ، مركز الدراسات الاقليمية ، المجلد 8 ، العدد26 ، السنة بلا ، ص332.

(28) ادريس ، محمد سعيد ، النظام الاقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002، ص477.

(29) محمد، عمرو هشام، مصدر سابق، ص17.

(30) الراوي، احمد عمر، مصدر سابق، ص220.

(31) الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، مصدر سابق، ص333.

(32) حمودات، مشعل، مصدر سابق، ص154.
(33) الراوي، احمد عمر، مصدر سابق، ص220.
(34) مجلة الرائد ، مجلة شهرية ، العدد50 ، بغداد ، 2010/2/8.
(35) الراوي، احمد عمر، مصدر سابق، ص221.
(36) الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، مصدر سابق، ص333.
(37) جمهورية العراق ، وزارة النفط ، شركة مصافي الجنوب ، بيانات غير منشورة.
(38) الحلفي ، عبد الجبار عبود ، شركات ناقلات النفط العراقية – التحديات والفرص ، صحيفة الصباح – الصفحة الاقتصادية ، 2009/11/14.
(39) حلاتة ، تغريد داوود سلمان ، مصدر سابق ، ص40.
(40) علوان ، كريم عبد الحسن ، صناعة النفط في جنوب العراق– التحديات وآفاق النهوض ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول لرابطة حملة الشهادات العليا في العراق ، البصرة ، تموز2007 ، ص7.
(41) طنطيش ، جمعة رجب ومحمد ازهر سعيد السماك ، مصدر سابق ، ص109.
(42) عبد الوهاب ، عبد المنعم ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، جامعة بغداد– الكويت ، السنة بلا ، ص263.
(43) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) ، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية ، ادارة الشؤون الفنية ، الكويت ، 2009، ص108.
(44) زيني ، محمد علي ، مصدر سابق ، ص123.
(45) الجلبي ، عصام ، مصدر سابق ، ص36.
(46) ناقل ، اخلاص قاسم ، دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد سنة 2003 ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، السنة بلا ، ص177.
(47) المصدر نفسه ، ص179.
(48) المشهداني ، عبد الرحمن نجم ، جولات التراخيص النفطية واثرها على اقتصاد العراق ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، السنة بلا ، ص4.
(49) ادارة معلومات الطاقة ، نفط العراق– الانتاج–التصدير– الاستهلاك المحلي ، بحث مترجم من ضمن كتاب نفط العراق ، ترجمة: عبد الحافظ عبد الجبار ، سلسلة دراسات مترجمة تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص59–60و65.
(50) المشهداني ، عبد الرحمن نجم ، مصدر سابق ، ص4.
(51) مسلم ، حمدية شاكر ، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة 2003–2010، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد18 ، العدد69، السنة بلا ، ص215.
(52) هادي ، ميثم ربيع وعلي كريم راضي الاعرجي ، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد91 ، السنة الخامسة والثلاثون ، 2012 ، ص56.
(53) مسلم ، حمدية شاكر ، مصدر سابق ، ص215.
(54) النداوي ، خضير عباس احمد ، الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد سنة 2003 ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد25 ، العدد3 ، 2014 ، ص674.
(55) الطائي ، عبد الرزاق خلف ، مصدر سابق ، ص338.
(56) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) ، التقرير السنوي للأمين العام ، الكويت ، 2011.

(57) المهيدي ، كامل ، قراءة في جولة التراخيص الثالثة ، مجلة الحوار ، معهد التقدم للسياسات الانمائية ، العدد22 ، بغداد ، 2010، ص22.

(58) مسلم ، حمدية شاكر، مصدر سابق ، ص216.

(59) http://www.Openoil.net/wik/ar/index

(60) النداوي ، خضير عباس احمد ، مصدر سابق ، ص676.

(61) BP Statistical Review of Word Energy, June. 2012.P.20

(62) Oil Companies Making Moves in Iraq,Investopedia,18Junary2010

(63) الراوي ، احمد عمر ، مصدر سابق، ص225.

(64) مسلم ، حمدية شاكر ، مصدر سابق ، ص219.

(65) المشهداني ، عبد الرحمن نجم ، مصدر سابق ، ص7.

(66) النداوي ، خضير عباس احمد ، مصدر سابق ، ص676.

(67) المشهداني ، عبد الرحمن نجم ، مصدر سابق ، ص9.

(68) الحلفي ، نبيل جعفر عبد الرضا وعبد الجبار عبود ، اهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية العراقية ، العراق ، صحيفة المنارة ، العدد815 ، 2011، ص2.

Find extract

The oil industry has suffered in Iraq of several difficulties, it led to the decline and the weakness of oil production and the deterioration of the development of refineries and pipelines of crude oil, natural gas and oil derivatives transport in addition to the weakness of the technological side and the spread of financial and administrative corruption and high rehabilitation and the problems of management and organizational still ongoing costs. And Iraq as the country has oil wealth tremendous allow it to play an important role in the international energy market, and has proven oil reserves are the largest, made the government's budget relies heavily on oil revenues, and is of strategic importance in the financing of most of the objects of expenditure, as it is the first source of financial resources foreign currencies. So he faces a challenge in the deterioration of the administrative and technical conditions due to wars (Iran-Iraq , the 1991 war) , economic sanctions , and acts of looting and vandalism that accompanied the US-British Iraq's (2003) invasion which led to the deterioration causing him to assume new challenges are oil fields degraded need a lot of money to develop and increase the efficiency of production , which requires a focus on encouraging foreign investment through the oil contracts of employment within national borders , because of its positive returns in the process of economic growth .